

## الفصل الثامن

### مشكلات أساسية حول تقلص حجم الأسرة المعاصرة

- ١ - مقدمة .
- ٢ - الأسرة النووية والأسرة الممتدة .
- ٣ - التصنيع والأسرة النووية .
- ٤ - الأسرة النووية والأسرة الزوجية .
- ٥ - الأسرة في المجتمعات الصناعية .
- ٦ - الأسر النووية في البلاد النامية .
- ٧ - خاتمة .

obeikandi.com

## الفصل الثامن

### مشكلات أساسية حول تقلص حجم الأسرة المعاصرة

١ - مقدمة :

لعل من أعقد المشكلات التي تواجه علم الاجتماع العائلي موضوع مكانة الأسرة النووية ودورها في المجتمع الإنساني ، ليس فقط بسبب عموميتها ، وإنما كذلك وبالأخص بسبب ظروف نشأتها وعلاقتها بالتصنيع .

ففيما يتعلق بعمومية الأسرة النووية هناك خطريترتب على المبالغة في هذه النظرية ، وأعني هنا خطر الخلط بين مفهوم الأسرة ( وهو مفهوم سوسبيولوجي إنساني ) ومفهوم جماعة التكاثر ( وهو مفهوم بيولوجي ) ، وتعلقنا على ذلك أنه ما من شك في عمومية نظام الأسرة ، ولكن من المؤكد أيضاً أن الظروف والتصورات الاجتماعية الموجودة في كل مجتمع هي التي تحدد أصغر وحدة من وحدات القرية في هذا المجتمع . يضاف إلى ذلك آثار الظروف البنائية التي تحدد حجم الأفراد المتعاونين داخل كل أسرة ، فتزيد من هذا الحجم أحياناً وتحد منه أحياناً أخرى . ففي مدن البلاد النامية يميل المهاجر الجديد من الريف إلى الإقامة - على الأقل خلال الفترة الأولى من إقامته - مع إحدى الأسر القرية التي تنتمي إلى نفس قريته . والمتوقع أن يجد له أقاربه الذين سبقوه إلى المدينة مكاناً له في نطاق الأسرة أو يقدموا له على الأقل الطعام والسكن عن أساس مؤقت أو لمدة طويلة لحين استقرار أحواله . وليس لمثل هذه الضيافة الإجبارية - كما يوضح جيرالد بريز Gerald Breese حدوداً قانونية ، مما يترتب عليه احتمال أن تمتد إقامة كل قادم جديد من القرية إلى المدينة داخل هذا النسق لفترات طويلة من الزمن <sup>(١)</sup> .

(١) بل ويضيف جيرالد بريز إلى ذلك أن من الشائع تماماً في مدن البلاد النامية أن تأوى الأسرة بعض الغريب وتقدم له إقامة كاملة ( أى السكن والطعام ) ، أو السكن فقط . فيشاركون الأسرة حياتها ومصيرها وتقبل الأسرة الحضرية ذلك لما ينطوي عليه هذا من مزايا اقتصادية . وقد لا يكون هؤلاء الأشخاص مهاجرين من نفس المنطقة أو نفس القرية التي جاءت منها الأسرة ، فيدخلون بذلك في صراعات محتملة راجعة إلى الاختلافات في البيئة والعادات الغذائية ، وما إلى ذلك من أمور .  
قارن جيرالد بريز ، مجتمع المدينة في البلاد النامية ، ترجمة وتقديم محمد الجوهري ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٧٢ وما بعدها .

وهناك بالمثل شواهد على ظواهر في هذا الاتجاه العاكس ، أى على تقلص حجم الأسرة بفعل ظروف اجتماعية . والمثال الشهير على ذلك ، الظاهرة التي نجدها في الكيبوترات الإسرائيلية ، حيث يعزل الأطفال مكانياً عن آباتهم على نحو معين ، دون أن يؤدي ذلك - مع هذا - إلى اختفاء الأسرة النووية . ويدلل على ذلك الباحثون الإسرائيليون بوجود علاقات تفاعل عديدة ومتنوعة بين أولئك الآباء والأبناء برغم هذا الانفصال المكاني (٢) .

غير أن هذه المسائل جميعاً تهبط إلى مرتبة ثانوية بالقياس إلى الموضوعات الأكثر إلحاحاً والأكثر لفتاً للنظر . وأعني هنا موضوعين اثنين ، أولهما : علاقة الأشكال الأسرية الكبيرة بالأشكال الأسرية الأصغر ، وإن شئنا مزيداً من التحديد علاقة الأسرة الممتدة بالأسرة النووية بالذات . وأعني ثانياً : علاقة الأشكال الصغيرة من الأسرة بالتصنيع ، خاصة بعد أن اتضح أن الأسرة النووية تتفوق عددياً ( أى تزيد نسبتها ) في ظل المجتمع الصناعي .

وسوف نركز تحليلنا في هذا الفصل على دراسة هاتين النقطتين وإلقاء مزيد من الضوء عليهما ، أملاً في الوصول إلى موقف منها يكون أكثر سلامة من الناحية العلمية .

#### ٢ - الأسرة النووية والأسرة الممتدة :

يمكن القول بأن الكثرة الغالبة من علماء الاجتماع البارزين - خاصة من جيل الرواد - كانوا يميلون إلى الاعتقاد بأن الأسرة تتطور من أشكال كبيرة إلى ممتدة إلى أشكال أصغر فأصغر باستمرار . من هذا سلا ، رأى دوركايم الذي كان يعتقد أن الأسرة أخذت في ظل الثقافات الراقية القديمة تقلص من أكبر أشكالها المعروفة إلى أشكال أصغر فأصغر . ولو أنه لم يستبعد احتمال بقاء بعض الأشكال القديمة في فترات أحدث تاريخياً . وهكذا استطاع أولئك العلماء أن يحددوا الأنماط الأسرية التالية التي كانوا يعتقدون أنها كانت موجودة في مجتمعات العالم القديم .

(٢) Spiro, Melford, Is the Family Universal? — The Israeli Case, in: American Anthropologist, vol. 56 (1954)

وقد نشر نفس المقال مع كلمة إضافية في الكتاب التالي :

Bell, Norman and Ezra Vogel (Eds.) A Modern Introduction to the family, Glencoe, Illinois, 1960.

وكذلك مقال رينه كونيج :

Bené König "Soziologie der Familie", in: Handbuch der empirischen, Sozialforschung, Bd. 11, Ed. By, R. König, PP. 172-305.

(رينه كونيج ، علم الاجتماع العائلي ، خاصة صفحة ٢١٠) .

(أ) الجماعات القرابية الشديدة الاتساع ، من ذلك النوع الذى كان موجوداً فى الإمبراطورية الرومانية القديمة .

(ب) الأسرة الكبيرة التى كانت تتكون من الإخوة وزوجاتهم وأولادهم الذين يعيشون معاً فى ظل حياة مشتركة لا تعرف تقسيم الميراث .

(ج) الأسرة الأبوية الكلاسيكية ، وهى الأسرة التى تضم أجيالاً متعددة فى خط الذكور .

(د) أسرة الأب ، وهى التى تتكون من الزوج والزوجة (أو الزوجات) ، والأطفال القصر ، والأقارب الذين يشاركون الأسرة حياتها لسبب أو لآخر .

فإذا قارنا هذه الأنماط الأسرية على أساس عدد الأفراد الداخلين فى تكوين كل منها ، فسوف نصل بالضرورة تدريجياً مع اضطراد التطور الاجتماعى . إلى الأسرة الزوجية . وقد أطلق دوركايم على هذه الظاهرة اسم « قانون تقلص حجم الأسرة » أو قانون التناقص Loi de Contraction وتنقسم التفسيرات التى قدمت لتعليل هذا التطور إلى قسمين رئيسيين هما :

(أ) التفسيرات البنائية .

(ب) التفسيرات التاريخية .

والملاحظ أن دوركايم فى تفسيره لتطور أشكال الأسرة قد لجأ إلى كل من التفسيرين دون أن يراعى بما فيه الكفاية اختلافهما عن بعضها اختلافاً أساسياً . فالتفسير البنائى ينطلق من قضية مؤداها أن كثافة العلاقات المتبادلة داخل أسرة الأب ( وهى أقرب الأشكال السابقة للأسرة النووية ) تنخفض عن كثافة تلك العلاقات فى الأشكال الأسرية السابقة . وهنا نلمس بوضوح أن دوركايم قد ركز على القضية المفضلة لديه ، أعنى قضية التضامن (3) Solidarité ، وهو هنا التضامن الأسرى ، أو درجة التماسك داخل الأسرة ، وهى القضية التى عالجها فى دراسته عن الانتحار Suicide (4) . أما التفسير التاريخى فينطلق من فرض مؤداه أن التابع البنائى لتلك

(٣) انظر معالجة نيقولا تياشيف لآراء دوركايم ، حيث يبدو لنا واضحاً اهتمامه بموضوع التضامن سواء فى دراسة تقسيم العمل ، أو الانتحار أو الدين أو الأسرة . . . إلخ وفى تبرير ذلك يقول تياشيف : « من المحتمل أن مولده فى القسم القومى من فرنسا واتصاله الأول بالمشكلات التى صاحبت الحرب بين فرنسا وروسيا ، وتوحيده مع الأقلية اليهودية المتأسكة ، من المحتمل أن يكون ذلك هو الذى أسهم فى تشكيل اهتمامه بدراسة تضامن الجماعة .

قارن نيقولا تياشيف نظرية علم الاجتماع ، طبيعياً وتطورها ، ترجمة محمود عودة ، محمد الجوهري ، والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٧٥ - ١٩٦ ، خاصة صفحة ١٧٥ .

Durkheim, Emile, Le Suicide. Etude de Sociologie, Paris 1897

(٤)

وكذلك رينه كونيغ ، المراجع السابق ، صفحة ٢١١ .

الأنماط الأسرية هو نتيجة تطور تاريخي في اتجاه واحد (أو هو تطور خطي - Luicart لا عودة فيه إلى الوراء) (٥) .

وهنا تبدأ المشكلات وتثور الاعتراضات التي سنحاول أن تفصل الكلام فيها فيما يلي . من الأمور المعروفة ، والتي أشار إليها أكثر من دارس من المتخصصين في الأسرة أنه ليس لدينا حتى الوقت الحاضر تاريخ سليم وشامل لنظام الأسرة يغطي مراحل تطورها منذ العصور القديمة حتى الوقت الحاضر . ولم يوجه المؤرخون بعامة ، ولا علماء التاريخ الاجتماعي والتاريخ الاقتصادي عناية كافية لهذا الموضوع ، اللهم بعض الاستثناءات القليلة (٦) . ولعل من أبرز الشواهد على نقص معلوماتنا التاريخية عن تطور الأسرة الانطباع الذي نخرج به من دراسة بانوس برديس Panos Bardis من أن كلاً من العبريين ، والإغريقين ، والرومانيين القدماء والمسيحيين الأوائل .. إلخ ، لم يكونوا يعرفون سوى نمط واحد من أنماط الأسرة (٧) . وهو تصور متخلف بالقياس إلى تصورات دوركايم عن تطور الأسرة . إذ أنه من المؤكد أن كل مجتمع من المجتمعات المذكورة كان يعرف أكثر من نمط من أنماط الأسرة . ومن الواضح أن إدراك هذه الحقيقة البسيطة يفتح أمامنا الباب لعديد من التساؤلات عن النسبة العددية لكل نمط من تلك الأنماط بالنسبة لبعضها ، وعن توزيع هذه الأنماط بالنسبة لطبقات كل مجتمع من تلك المجتمعات وعن عوامل الثقافة التي كانت تحكم كل نمط منها .. إلخ .

وقد أشار رينيه كونيغ R. Konig إلى رأى أكنه في أكثر من مناسبة وردده بعده ويليام جود W. Goode مؤداه أن فهم هذا الوضع على حقيقته يتطلب منا أن نأخذ البناء الطبقي لأي مجتمع في الاعتبار خاصة وأنه من الأمور الواضحة أن الأسرة النووية في كل تلك المجتمعات كانت هي النمط السائد عند الطبقات الدنيا ، على حين أن الأشكال المختلفة للأسرة الممتدة كانت قاصرة

(٥) انظر العرض الموجز لنظريات التغير الاجتماعي عند بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ترجمة محمد الجوهري وعليه شكرى ومحمد عل محمد والسيد الحسيني ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف القاهرة ١٩٨١ ، ص ٢٥٥ - ٢٣٢ ، حيث يميز بين نوعين من نظريات تفسير التغير الاجتماعي : النظريات الخطية والنظريات الدائرية .

(٦) نلاحظ هذه الظاهرة بشكل واضح في مؤلف هارولد كريستنن الذي يعتبر - رغم هذه الملاحظة من أفضل ما كتب في تقديم دراسة شاملة عامة للأسرة والزواج من الجوانب المختلفة .

Chr-tensen, Harold, (ed.) Handbook of Marriage and the Family, Chicago, 1964.

وقد نشرت في هذا الكتاب دراسة برديس عن تطور أشكال الأسرة التي سنشير إليها فيما بعد (في الحاشية التالية) .

(٧) انظر دراسة بانوس برديس .

Bardis, Panos D., Family forms and Variations Historically considered.

وهي مشورة في كتاب كريستنن ، الذي سبقت الإشارة إليه .

على الطبقات العليا أساساً<sup>(٨)</sup> . ( وذلك على فرض ألا تكون الطبقات الدنيا - كالأرقاء - مثلا - محرومة من حق الزواج ) .

وينقلنا هذا الرأي إلى ضرورة رؤية الموضوع من منظور مختلف ، حيث إننا نساءل عن تجاوز أشكال مختلفة من الأسرة في فترات معينة من حياة كل مجتمع بدلا من التساؤل عن عمومية الأسرة النووية في إطار الأسرة الممتدة ، على نحو ما يفعل ميردوك Murdock أو بوتومور Bottomore على سبيل المثال<sup>(٩)</sup> . فالفكرة لم تعد الآن كما لو كان نمط معين « يتحول » على نحو ما إلى نمط آخر ، دون أن يتخلف عن النمط أى آثار . وإنما أصبح محور الاهتمام في حالة الاعتقاد بوجود أنماط متنوعة متجاورة ، هو الجوانب البنائية والثقافية لهذا النمط أو ذاك ، كذلك مظاهر تقارب الأنماط المختلفة أو تباعدها ، أى امتزاجها ببعضها أو انفصالها واستقلالها عن بعضها البعض . ويمكن أن نلاحظ بعض هذه الظواهر بشكل واضح عند المجتمعات التي تتعرض لتحولات سريعة . حيث تؤدي أسباب مختلفة إلى تقلص الأسرة الممتدة من الطبقات العليا سريعا ، دون أن يؤدي ذلك إلى اختفاء النظام القانوني للأسرة الممتدة نفسها . وهنا تقترب أشكال الأسرة في الطبقات العليا من شكل الأسرة النووية السائد عند الطبقات الدنيا بحيث يستعصى على الباحث موضوعيا أن يميز هذا الشكل الجديد عن الشكل القديم . وبهذا يحدث نوع من التقارب بين نمطين من أنماط الأسرة كانا مختلفين في الأصل . فيتكون بذلك نمط جديد يكون هو الشكل السائد عند غالبية المجتمع . وهذا في الوقت الذي توجد فيه في نفس هذا المجتمع أسر ممتدة طالما أنها تحقق وظيفة معينة ، كالحفاظ على ثروة الأسرة مثلا في يد واحدة . وبذلك تتحول هذه الأسرة إلى أقلية وسط المجتمع الكبير وتفقد أهميتها الثقافية . ولكنها يمكن مع ذلك أن تظل قائمة كمجتمعات غير رسمية حتى بعد اختفاء القواعد القانونية التي تنظمها ، كما هو الوضع على سبيل المثال في معظم المجتمعات الغربية في أوروبا وأمريكا الشمالية . على حين نجد أنها قد اختضت اختفاء كاملا في المجتمعات الاشتراكية ( بالطبع بسبب فقدانها الوظيفة التي تبرر وجودها ) . ولو أنه ليس من المستبعد تماما أنها ربما تعاود الظهور من جديد في يوم ما فيما بعد تلقائيا إذا ما تغيرت الظروف الموضوعية .

(٨) René König, Alte Probleme und neue Fragen in der Familien soziologie: Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozial psychologie, Bd. 19 (1966).

Murdock, George, Family Stability in Non-European

(٩) انظر حول هذا الموضوع :

Culture, Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 272, 1950.

كذلك يشير بوتومور إلى نفس الفكرة تقريبا ، في معالجة الأسرة في كتابه « تمهيد في علم الاجتماع » ، الترجمة العربية التي سبقت الإشارة إليها ص ٢٤٢ وما بعدها .

ومها يكن اختلافنا على تصوير التفاصيل الدقيقة ، فإن النقطة الحاسمة في مناقشتنا هي أن التحليل البنائي الوظيفي قد حل محل النظرية القديمة التي تقول « بترسب » بعض الأشكال القديمة ك تفسير لتجاوز أكثر من شكل من أشكال الأسرة في مجتمع واحد في فترة معينة . على أن هذا التحليل البنائي الوظيفي لم يعد اليوم يربط الأسرة بالمجتمع الكبير ككيان واحد ، وإنما ينظر إليها في ضوء الطبقة الاجتماعية على اعتبار أن الضرورات الاجتماعية والأسس الموضوعية تختلف - اختلافًا قد يكون كبيرًا - من طبقة لأخرى . وبذلك نستطيع أن نفسر تجاوز عدة أنماط أسرية مختلفة في أي مجتمع طبق مركب تفسيرًا بنائيًا وظيفيًا .

ويدهى أن هناك بعض حالات « الترسيب » التي قد تكون غير وظيفية من وجهة نظر هذا التفسير . ولكننا يجب أن نسأل أنفسنا في هذه الحالة إلى أي مدى يمكن أن يظل أحد النظم غير وظيفي دون أن يتحول إلى نظام غير سوى وظيفيًا dysfunction كما أنه يمكن أن يكون وظيفيًا ظاهريًا فقط دون أن يؤدي وظيفة حقيقية ، كأن يكون مصدرًا لإضفاء هبة اجتماعية ، أو إكساب صاحبه اعترافًا اجتماعيًا معيّنًا ، على الرغم من أن الجميع يعرفون تمامًا أنه لا يؤدي أي وظيفة فعلية ( كنظام النبلاء بألقابهم وأعرافهم في معظم البلاد الأوربية المعاصرة )<sup>(١٠)</sup> . ولكن القاعدة تظل على أي حال أن هناك أشكالًا متباينة من الأسرة ، وأنها تختلف تبعًا للبناء الطبق للمجتمع .

أما عن « التقلص » Contraction بالمعنى المحدد فإننا لا يمكن أن نتكلم عنه إلا بالنسبة للأسر الممتدة التي تقلص حجمها . على حين نجد أن الأسر النووية عند الطبقات الدنيا لم تتعرض طوال تلك الفترة لأي تغير على الإطلاق . أو يمحتمل في حالات معينة أن يحدث تطور مضاد لفكرة التقلص ، وأعني أنه يرتفع مستوى الأسرة الاجتماعي وتتحول إلى أسرة ممتدة على نحو ما أوضح رينه كونيج R. Konig في مقاله الهام « مشكلات قديمة ونظريات جديدة في علم الاجتماع العائلي » الذي سبقت الإشارة إليه<sup>(١١)</sup> . معنى هذا من الناحية البنائية أن التطور الذي حدث مضاد تمامًا لحركة التقلص ، التي يعبر عنها قانون دوركايم . ثم معنى هذا تاريخيًا ، عكس التسلسل التاريخي المرعوم .

ويقدم لنا فليب أريس P. Aries مثالاً على ذلك شديد الوضوح في دلالاته حيث يشير إلى

(١٠) ناقش بيوتومر التبدلات التي أدخلت على الاتجاه الوظيفي ، انظر المرجع السابق الإشارة إليه ص ٧٥ ومابعدها

(١١) انظر مقال رينه كونيج السابق الإشارة إليه في مجلة كولونيا لعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي ، كولونيا ١٩٦٦ ( نظر

حاشية رقم ٨ ) .

تطور الأسرة في فرنسا القديمة فيبين أن الأسرة النووية ظلت لمئات السنين هي الشكل السائد ، تحت تأثير الإمبراطورية القديمة ، رغم اختلاف الظروف التي تعاقبت على تلك البلاد منذ حوالي سنة ١٠٠٠ ميلادية . ويلاحظ أنه بعد تحلل الدولة القديمة . وتفكك اتفاقيات السلام التي كانت موجودة آنذاك ، أخذت الأسرة الكبيرة تظهر تلقائياً كوسيلة يحمى الناس بها أنفسهم من الأخطار المحتملة . ذلك أن الظروف القلقة التي أعقبت تفكك الدولة القديمة جعلت الأسرة الكبيرة ظاهرة وظيفية من جديد . وقد انتشرت هذه الظاهرة في الريف وفي المدينة على السواء ، إزاء تلك الحاجة الملحة إلى التضامن للدفاع عن النفس . وبعد القرن الثالث عشر ، بعد أن نشأت الدولة الجديدة وتماسك بينها بعض الشيء ، وجدنا نظام الأسرة الكبيرة الذي اتخذ شكل البدنات Lineages الأرستقراطية ( من ذلك النوع الذي كان موجوداً في روما القديمة ) ويعني هذا التطور حدوث مرحلة أولى من مراحل « التقلص » ، ولكنها مرحلة لم تكتمل بعد ، وإن كانت قد أحدثت تأثيراً واسع النطاق مع ذلك . وبعيداً عن هذا الشكل من أشكال الأسرة الكبيرة ظلت الأسرة النووية سائدة عند الطبقات الدنيا في الريف وفي المدن على السواء مدة طويلة من الزمن لم تتأثر بهذا الوضع ولا بتلك التطورات .

وهكذا يمكن أن نخلص إلى أنه ليس هناك مبرر للقول بحدوث تطور خطي مستقيم من أشكال أسرية كبيرة إلى أشكال أسرية صغيرة<sup>(١٢)</sup> ، ولعل الأصوب - ولكنه ليس قاعدة أيضاً - الاعتقاد بأن هذا التطور اتخذ شكلاً « إيقاعياً » معيناً بل ودائرياً في بعض الأحيان ، يخضع لظروف معينة بالنسبة لكل مجتمع ، وهي ظروف يجب الوقوف عليها وتحديدها في كل حالة .

فن الظروف التي تشجع على وجود الأسرة الممتدة : الفزلة السياسية والجغرافية ، وضعف نظام الدولة ، وبعض الظروف الاقتصادية المحددة ( مثل تربية قطعان كبيرة من الماشية والملكية الجماعية للأرض ) ثم هناك من ناحية أخرى عوامل تشجع على تقلص حجم الأسرة نذكر منها : زيادة حتى الأب الذي خفض الأسرة الكبيرة في الحجم ووصل بها إلى الأسرة الأبوية الكلاسيكية وزيادة الملكية المنقولة ( لأنها تيسر عملية تقسيم الإرث ) ، ونمو التجارة ونمو التزعة الفردية . لهذا نجد أن المؤرخين يستطيعون في بعض الأحيان التذليل على تحول الأسرة الكبيرة إلى أسر صغيرة والتذليل في أحيان أخرى على التطور العكسي ، وأعني التكون التلقائي لأسر ممتدة جديدة . ثم

(١٢) انظر دراسة أريس

Aries, Philippe, L'enfant et la vie Familiale sous l'ancien Régime, Paris 1960.

Gaudement, Jean, Les communautés familiales, Paris, 1963, T. 3.

وانظر كذلك :

يختلف عن هذا كله ظواهر التقارب والامتزاج بين الملمطين الرئيسيين ، والتي أشرنا إلى طرق منها فيما سبق . ثم علينا علاوة على هذا كله أن نتوقع وجود مستويات مختلفة ، متجاورة معاً في بعض المجتمعات ، كالقبيلة والفخذ والعشيرة والعائلة الكبيرة والأسرة النووية . إذ من الخطأ في هذه الأحوال أيضاً اشتقاق مستوى من مستوى آخر أو ترتيب مستوى على مستوى آخر . فهذه الجملعات عبارة عن جماعات تعبر عن انتماءات مختلفة بحيث يبرز الانتماء إلى أحدهما في ظرف معين أو يتخلل عن هذا الانتماء في ظرف آخر .

### ٣- التصنيع والأسرة النووية :

من أبرز الأسباب التي يعزو إليها الباحثون تقلص الأشكال الممتدة من الأسرة سببان يرتبطان ببعضهما ارتباطاً عضوياً إلى حد ما<sup>(١٣)</sup> ، هما التصنيع والتحضّر . غير أن البحوث الحديثة قد ألقت أضواء جديدة على طبيعة هذه العلاقة وأبعادها المختلفة بحيث إننا نجد بعض الدارسين مثل وليام جود W. Goode يطلب مراجعة كاملة للآراء السائدة حول هذا الموضوع<sup>(١٤)</sup> . والمعجيب أنه لم يكن أي من علماء الاجتماع يمرّ منذ ثلاثين عاماً مضت على التشكك في هذه العلاقة ، أو على التكريف في تعديلها بحال من الأحوال . وسنشير فيما يلي على عجل إلى أبرز وجهات النظر الحديثة التي تفرض علينا مراجعة هذه القضية مراجعة شاملة .

فهنالك في المقام الأول معلومات كشف عنها متخصصون في التاريخ الاجتماعي توضح تفكك الأسر الريفية في كثير من الأحيان بسبب حقوق الإرث إلى جماعات أصغر فأصغر . وقد حدث هذا في وقت لم يكن فيه للتصنيع أي أثر بعد .

كما دلت بعض المعلومات التاريخية على وجود علاقة متناقضة بين الأسرة النووية والتحضّر ، حيث اتضح أن الأسرة الممتدة كانت أكثر في المدن بالذات<sup>(١٥)</sup> ، كما تميزت الفترة المبكرة من

(١٣) انظر محمد الجهرى وعمود عودة ومحمد على وسيد الحسيني ، ميادين علم الاجتماع ، الطبعة الأولى ، دار المدرف ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، علم الاجتماع الحضري المقارن ، ص ص ١٦٥ - ١٩٦ ، خاصة الفقرة التي تعالج ذلك الاتجاه النظري في علم الاجتماع الحضري الذي يعتمد على التكنولوجيا باعتبارها متغيراً أساسياً ، ص ١٧٩ وما بعدها .

(١٤) Goode, William, World Revolution and family Patterns, Glencoe, Illinois, 1963, pp. 359-370.

(١٥) Sjoberg, Gideon, The Preindustrial city, Past and Present, Glencoe, II. 1960.

وكذلك مقاله الذي ترجمه عمود عودة في كتاب ميادين علم الاجتماع ، الذي سبق الإشارة إليه بعنوان : الفروق الريفية الحضرية . دراسة في علم الاجتماع الريفي ص ص ١١١ - ١٦٤ .

الرأسمالية ، أو كما تسمى فجر الرأسمالية ، بالدور القيادي البارز الذي لعبته مختلف أشكال الأسرة الممتدة في تنمية الرأسمالية ، وقد أشار بعض الباحثين إلى هذا التناقض مثل ويليام جود الذي كتب يقول « إن أكثر الأسر نجاحاً في ظل النظام الصناعي والحضري هي بالتحديد تلك الأسر التي كانت أبعد ما تكون عن نمط الأسر الزوجية التي يعتقد أنها أكثر أنماط الأسرة توازماً مع التصنيع<sup>(١٦)</sup> كذلك أشار رينيه كونيج R. Konig إلى نفس الحقيقة قبل هذا التاريخ بنحو عشر سنوات حينما كتب يقول :

« من الواضح أن التغيرات الأساسية في البناء الأسري قد حدثت قبل ظهور التصنيع بوقت طويل »<sup>(١٧)</sup> . ويفسر كونيج رأيه هذا بالتغيرات التي رأت على النظام الزراعي مثل بله استخدام الخيول بدلا من الثيران في العمل الزراعي في يوغوسلافيا خلال القرن التاسع عشر. فقد أثر هذا التطور بشكل عنيف على الأسرة الزراعية الكبيرة « الزادروجا Zadruga »<sup>(١٨)</sup> فأدى إلى تفككها . ذلك أن قدرة الحصان الفاتحة بالقياس إلى الثيران ، على العمل قد جعلت فلاحه نفس المساحة من الأرض تحتاج إلى عدد من الرجال أقل كثيراً من العدد الذي كان يفلحها من قبل .

ويقول زيورج حول هذا الموضوع في تباين استعراضه للفروق الريفية الحضرية : « فيما يتعلق بالنسق الأسري في مجتمعات هههما الصفوة الحضرية في مجتمعات ما قبل الصناعة في الصين والهند والشرق الأوسط ليس لها ما يباينها تماماً في المجتمعات المحلية الريفية حيث تمثل الأنماط المثالية للأسرة لدى الصفوة الحضرية - في هذه المرحلة - في الأسرة الممتدة ، أو العائلة التي تضم أجيالاً متعددة ( الأب ، الأم ، الأبناء المتزوجين وغير المتزوجين والإخوة المتزوجين وزوجاتهم ... وهكذا ) يعيشون في دار واحدة وتحت سقف واحد ومن طريق هذا النسق الأسري الممتد ، ومن خلال العلاقات القائمة بين الأسر الممتدة هذه تكونت الصفوة من تحقيق قيادتها الاقتصادية والسياسية . أي أعضاء الأسرة الواحدة والجماعة القرابية الأكثر امتداداً يساعدون بعضهم البعض في شغل مراكز السلطة في المنظمات الرئيسية ، تطبيقية وسياسية ودينية . كما أن الأشخاص الذين يحرزون مراكز السلطة يتجهون إلى تدعيم أسرهم وحياتها .

أما موقف الطبقات الدنيا في المدن والريف فإنه بمثابة كفاح مستمر من أجل لقمة العيش بالإضافة إلى نسبة الوفيات المرتفعة بينهم ، فإن حجم أسر هذه الطبقة ظل صغيراً نسبياً ، ومن ثم كانت الأسرة الزوجية Conjugal (والأصوب هنا الفردية ) هي النمط الشائع بين الطبقات الدنيا والطوائف للتبؤة سواء في الريف أو في المدن ، أي أن الفكرة الشائعة التي مؤداها أن الأسرة الممتدة أو العائلة ظاهرة ريفية في مجتمعات ما قبل الصناعة فكرة بجانبها الصواب وتبعها عن تعميم خاطئ ، انظر ، المرجع السابق ، صفحات ١٣٩ - ١٤٠ .

(١٦) انظر ويليام جود ، للمرجع السابق الإشارة إليه ، ١٩٦٣ ، وكذلك كتاب قراءات في الأسرة والمجتمع الذي أشرف على

تحريره :

W. Goode, W., Readings on the family and society. Engelwood Cliffs, New Jersey, 1964.

(١٧) Kongig, René, changes in the western family: Transactions of the third world congress of sociology, Vol. 4 London, 1956.

(١٨) الزادروجا Zadruga هي الشكل اليوغوسلافي من الأسرة الممتدة ، وقد أجريت عنها دراسات سوسيولوجية كثيرة ،

ولقد ظلت باقية حتى بداية القرن الحالي ، قارن بوتومور ، للمرجع السابق الإشارة إليه ، ص ٢٤٧ .

وقد أدى هذا الوضع الجديد إلى تفكك كبير من الأسر الكبيرة بشكل تلقائي في الوقت الذي لم يكن هذا المجتمع قد عرف بعد أى أثر للتصنيع<sup>(١٩)</sup>. وقد شهدت بلاد كثيرة في أوروبا قبل هذا التاريخ بكثير ظاهرة أخرى هامة هي تفتت نظم الميراث للملكية الزراعية إلى الحد الذي جعل الأسرة النووية هي النمط السائد في المناطق الزراعية في تلك البلاد آنئذ وهو وضع ليست له - كما نرى - أى علاقة بالتحضر أو التصنيع من قريب أو من بعيد.

وقد ناقش هاباكوك Habakkuk بعض هذه المشكلات في مقال له بعنوان : « البناء الأسري والتغير الاقتصادي في أوروبا والقرن التاسع عشر »<sup>(٢٠)</sup> ، ودرس في هذا المقال آثار بعض نظم الميراث على الزيادة السكانية في بعض البلاد الأوربية ، فقد أدى نظام توريث الابن الأكبر Primogeniture في البداية إلى تحديد النسل لتقليل عدد الأشخاص الذين يتحم إعمالهم من ضيقة واحدة . كذلك كان من النتائج الأخرى لهذا النظام من نظم التوريث أنه كان يحفز الأبناء الصغار ( الذين لا يحصلون على نصيب من الميراث طبقاً لهذا النظام ) إلى الهجرة من القرية وكانوا يفضلون الهجرة إلى المدن بحثاً عن فرص العمل هناك ، حيث كانوا يكونون أسراً نووية . ولما لم يكونوا في حياتهم الجديدة تلك ينحضون لنفس القيود والاعتبارات التي تحم على أصحاب الأسر الريفية عدد الأبناء ، كانوا يتكاثرون بسرعة فائقة . وأصبح هذا النوع من الناس هم النواة الأولى لطبقة البروليتاريا التي تكونت فيما بعد في أول مراحل التصنيع الذي شهدته أوروبا . وعلى العكس من هذا نجد أن الأبناء الصغار للأسر الأرستقراطية هم الذين أصبحوا الجيل الأول من أصحاب الأعمال في أولى مراحل التصنيع .

أما في حالة تقسيم الميراث بالتساوي بين الأبناء ، فكانت الأسر التي تحتفظ كل منها بقطعة أرض مستقلة ، نووية كلها . وكان أبنائها يقبلون بشدة على أداء أعمال منزلية في خدمة التصنيع لأنها كانت تدر عليهم دخلاً جانبياً علاوة على دخلهم من الزراعة . وقد كونوا فيما بعد طبقة كان لها شأنها في تطور الصناعة الأوربية هي فئة الفلاحين الذين يعملون في المنازل بالقطعة . وقد أشار

(١٩) Bicanic, Rudolf, Occupational Heterogeneity of Peasant Families in the Period of accelerated Industrialization; Transactions of the third world congress of Sociology, Vol. 4, London 1956.

(٢٠) Habakkuk, H.J.; Family Structure and Economic change in nineteenth Century Europe, the Journal of Economic History, Vol. 15 (1955)

نايل سملسر Neil Smelser إلى خطورة الدور الذي اضطلعت به هذه الفئة في تطوير صناعة القطن البريطانية<sup>(٢١)</sup> .

وقد أشار رينه كونيج - تعليقاً على هذه الدراسات وعلى غيرها - إلى كثرة المعلومات التي تؤكد أن ظاهرة الأسرة النووية أقدم بكثير من التصنيع . وبلفت النظر إلى أهمية تأثير الأيديولوجيا ونسق القيم على تحقيق هذا الوضع . فيؤكد أن حركة الإصلاح الديني قد لعبت في هذا الصدد دوراً أخطر بكثير من الدور الذي لعبه التصنيع والتحضر . وهي الحقيقة التي سبق أن لاحظها كل من ماكس فيبر Max Weber وأرنست تروليتش B: Troeltch ، وأكدها بعدها كثير من المؤرخين<sup>(٢٢)</sup> . وتوضح هذه الدراسات التاريخية أن هذا النمط من أنماط الأسرة لم يكن شائعاً عند الطبقات العليا الأرستقراطية وإنما شاع بوجه خاص عند الطبقة الوسطى الحرفية ، وبالطبع عند الطبقات الدنيا على اختلاف أنواعها .

ولاشك أن هذه النظرة تفتح أعيننا على مشكلة أخرى يمكن أن نشير إليها على عجل . فالرأى الشائع أن الفكر والسلوك الاقتصادي الحديث يرجع بدوره إلى عصر الإصلاح الديني . وهي الفكرة التي أكدها ماكس فيبر وأرنست تروليتش ، وأيدها من بعدها كثير من الباحثين ، وإن تعرضت لكثير من التعديلات أيضاً ، ولكن القضية الأساسية مازالت في خطوطها العريضة محل إجماع الدارسين وأعني إرجاع النهضة الاقتصادية إلى ظروف مرتبطة بحركة الإصلاح الديني في أوروبا . نتيجة لهذا يصبح من الواجب علينا أن نعدل من قضيتنا السابقة ، فانتشار الأسرة النووية لم يكن نتيجة للتطور الاقتصادي وإنما سار موازياً له . ولاشك أن هذه الصياغة ، أو هذا التعليل الأساسي للنظرية القديمة ، يعني الشيء الكثير بالنسبة لموضوعنا . وهنا نؤكد مرة أخرى أن واقع الأسرة النووية في حقيقة الأمر أقدم بكثير من حركة الإصلاح الديني ، وإن كان يرجع إلى تلك الحركة الفضل في توكيد وتدعيم القيم والأفكار الخاصة بالأسرة النووية . فإذا كان ذلك كذلك فلا بد من إعادة صياغة القضية السابقة على النحو التالي : إن الأسرة النووية لم تتم بفضل التصنيع ، لأنها كانت موجودة قبله فعلاً ، ولو كانت هناك علاقة بين النظام الصناعي والأسرة النووية لما كان من الممكن أن تتغير الأسرة النووية على الإطلاق . وقد وصل ويليام جود - على

Smelser, Neil, Social Change in the Industrial revolution Chicago, 1959. (٢١)

وقد حدث تطور مماثل في المناطق الزراعية المحيطة بزوريخ في سويسرا . فهناك أيضاً نشأت الأسرة النووية مستقلة عن الصناعة ، وقد تكونت من فئات السكان الريفيين الفقراء الذين كانوا موجودين فعلاً قارن دراسة رودلف براون :

Braun, Rudolf, Industrialisierung und Volks Leben: Erleubach und Zurich 1960

(٢٢) انظر تفاصيل هذه المناقشة عند رينه كونيج ، في المرجع السابق الإشارة إليه ، صفحة ٢١٦ .

أساس نفس المقدمات تقريباً - إلى النتيجة التالية : « لما كانت الطبقات الدنيا في معظم المجتمعات تعيش في أسر صغيرة ، فإنه لا يمكن أن نتوقع أن يتعرض نمط الأسرة الزوجية لتغيرات كبيرة في فترة النمو الاقتصادي » (٢٣) . لذلك نجد بوضوح أن الأسرة النووية لم تتعرض من الناحية البنائية لتغيرات أساسية ، على حين تعرضت الأسرة الممتدة عند الطبقات الوسطى والعليا لتغيرات جوهرية وأعنى بالذات في اتجاه « التقلص » . لذلك فإن قانون « التقلص » لا يصدق إلا على أقلية من الأسر ، أما بالنسبة للأغلبية الساحقة من الأسر في المجتمع فإن قانون التقلص لا ينطبق عليها . على أن هذا لا يعنى أنه قد حدثت تغيرات ثقافية على التكوين الداخلى لهذه الأسرة النووية (٢٤) .

وإزاء هذه العلاقة الموجودة بين الأسر النووية والتصنيع يمكن أن نتوقع اتجاه الأسر الممتدة الآخذة في التقلص إلى الاقتراب من نمط الأسر النووية ، ولذلك يمكن القول بأنه قد حدث فعلا نوع من التقارب . غير أن العملية لا تكتمل إلا بعد أن تخلق الأسرة النووية لنفسها تدريجياً نسق قيم خاص بها ، وتصيح الشكل السائد والمسيطر ثقافياً ، وتحل محل أيديولوجية الأسرة الممتدة القديمة . ولو أن هذا لا يتطلب اختفاء الأسرة الممتدة كاملاً ولكنها يمكن أن تفقد قيمتها ثقافياً ، وربما قانونياً أيضاً في بعض الأحيان . وإن كان هذا لا ينفي أنها يمكن أن تظل قرية مؤثرة وذات أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية . المهم أن الأسرة النووية تأخذ إزاء هذا الوضع الجديد في تكوين أيديولوجية جديدة تميزها وتدعم وجودها .

وتقودنا هذه الملاحظات إلى تساؤل هام في نظرنا وهو ، هل هذا التطور عام وملزم بالنسبة لكافة المجتمعات على اختلاف أنواعها ، أم أنه قاصر فقط على الدول الغربية ؟ وأعنى على وجه الخصوص أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ؟

وقد أوضح كونينج في معالجته للأسر في البلاد الاشتراكية أن الوضع فيها يمثل خروجاً على هذه القاعدة حيث إن الأسرة الممتدة قد اختفت منها إلى حد بعيد (٢٥) . أما فيما يتعلق بالبلاد النامية فسوف نتناول هذه النقطة بما هي جديرة به من تفصيل .

ويمكن أن نواصل تساؤلاتنا عما إذا كان تطور الأسرة قد وصل ، على الأقل بالنسبة للغرب إلى

William Goode, World Revolution and Family Patterns, op. cit., p. 17. (٢٣)

(٢٤) وقد ناقش كونينج هذا الموضوع في المرجع السابق الإشارة إليه .

Konig, René, Soziologie der Familie op. cit., V.3 (Sozialistische gesellschaften pp. 228-231. (٢٥)

ذروته بحيث لم يعد من المتوقع حدوث تطورات حاسمة أخرى أم أنه من الممكن إذا ما طرأت ظروف جديدة أن تطرأ تغيرات بنائية تؤدي إلى نمو حجم الأسرة النووية . الواقع أن تأمل التاريخ الطويل لهذا النمط من أنماط الأسرة يدعونا إلى الاعتقاد بأن الظروف التي يمكن أن يحدث فيها تغيراً ملحوظاً لا بد أن تكون ظروفًا قوية قاهرة عميقة الجذور إلى حد بعيد . وقد حاول بعض الدارسين - آخذين هذه النقطة في الاعتبار - أن يضعوا قائمة بالظروف التي يحتمل أن تحدث تغييراً في نمط الأسرة النووية في العالم الغربي . وعلى رأس هذه القائمة حدوث تغيير كلي شامل في شكل الحياة الذي عرفناه في القرن العشرين ( وهو أمر ليس مستحيلًا إزاء التغيرات الشاملة في عالم التكنولوجيا المعاصرة ) ، بحيث لا يؤدي إلى مجرد تغيير دورة حياة الأسرة نفسها فحسب ، وإنما يتجاوز ذلك إلى التأثير على العلاقات ويضفي عليها طابعاً قوياً من الارتباط والتآلف . ومن الضروري أن تحدث هذه التغيرات على نطاق واسع حيث تشمل كذلك الطبقات الوسطى والدنيا في تلك المجتمعات .

وقد بدأت معالم تغير بنائي - يمكن أن يكون بعيد المدى - على الأسرة النووية في البلاد الصناعية المتقدمة يتفق وما أطلق عليه يوجين ليتواك Eugene Litwak اسم « الأسرة الممتدة المعدلة » Modified extended family<sup>(٢٦)</sup> ، ولا شك أن هذا « النمط » الجديد لا يمكن أن يظهر بالوضوح الكافي ، أي يظهر لعين الشخص العادي دون حاجة إلى عين الباحث المتخصص لتكشف بعض ملامحه إلا بعد أن يخلق لنفسه نسقاً خاصاً من القيم ، وهو الأمر الذي لم يحدث بعد حتى الآن .

#### ٤ - الأسرة النووية والأسرة الزوجية :

ومن البديهي أن موضوع « التقلص البنائي » يختلف عن موضوع « التقلص التاريخي » الذي فصلنا القول فيه . والملاحظ أن الكتابات السوسولوجية في الأسرة تخلط بسهولة بين النوعين أو المستويين من التقلص ، ولكننا يجب أن نفرق بينها لاختلاف النتائج التي ترتب على كل منها . وبمنا لذلك أن نشير إلى مفهوم الأسرة الزوجية Famille conjugale الذي يتميز بأهمية بالغة

(٢٦) حول هذا المفهوم انظر مؤلفات ليتواك التالية :

Litwak, Eugene, geographical Mobility and Extended Family cohesion: American Sociological Review, Vol. 25, 1960

Litwak, Eugene Occupational Mobility and extended family cohesion» A.S.R., Vol. 25, 1960.

Litwak, Eugene, "Voluntary associations and Neighborhood cohesion": A.S.R., Vol. 26, 1961.

من الناحية البنائية . وهو كما يتضح من ألفاظه يدل على جانب معين من جوانب حياة لأسرة النووية . ونلاحظ أن هذا المصطلح الذى صكه إميل دوركايم فى مقاله عن « الأسرة الزوجية » فى المجلة الفلسفية<sup>(٢٧)</sup> يغطى إلى حد ما نفس الظاهرة ، التى يدل عليها مصطلح الأسرة النووية ، ولكنه يؤكد على السمة البنائية المميزة لها . وهذه السمة هى : أن الزوجين يمثلان المحور الأساسى للأسرة الزوجية ، ويمثلان النطاق الوحيد الثابت لذلك النوع من الأسرة . والواقع أن هذا الوضع يمثل ظاهرة خاصة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الأسرة النووية المتمركزة حول الأم التى نعرفها عند بعض الطبقات الدنيا . ذلك لأن الزواج - فى حالة الأسرة الزوجية - يشترط توافر نوع من الارتباط الأساسى والعلاقة الوثيقة بين الزوجين . وهو ارتباط يتميز بأنه محدود قانونياً فى نظام معين ( وهو نظام الزواج ) ، الذى لا يتحقق بالضرورة فى حالات أخرى .

كما أن الأسرة الزوجية تلتفت نظرنا كذلك على الفور إلى إحدى المشكلات الأساسية فى الدراسة السوسولوجية لهذا النوع من الأسر ، وأعنى مشكلة الاختيار للزواج . ولما كانت الأسرة فى التحليل البنائى الوظيفى تمثل مستوى أعلى من مستوى الشخص الفرد فى النسق الاجتماعى لذلك نجد أن القرار الذى يتخذه الفرد عند اختيار شريك حياته يمثل تحديداً أساسياً لمكانته فى المستقبل . لذلك نجد أن تحديد مكانة الأسرة - وبالتالي مكانة أفرادها - ترتبط فى حالة الأسرة الزوجية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم العلاقة بين الأسرة الزوجية والأسرة النووية .

من المؤكد أن الأسرة الزوجية والأسرة النووية لم تتطورا نفس الوقت ، ولا على نفس المستوى . فعلى حين نجد أن الأسرة النووية المنعزلة تمثل نتيجة موقف اقتصادى حرج يمكن أن يتميز من الناحية السوسولوجية بأقصى درجات الاضطراب وعدم الاستقرار ، كما هو الحال بالنسبة للأسر النووية عند العبيد السود فى أمريكا الشمالية أو البرازيل ، نجد أن مفهوم الأسرة الزوجية يمثل ارتقاء بالعلاقة بين الزوجين ، يصل بها إلى حد جعلها مثلاً أعلى اجتماعياً<sup>(٢٨)</sup> . وهناك بعض الشواهد التاريخية التى تدل على وجود هذه الوحدة بين الزوجين أحياناً عند بعض السكان الملونين أو عند عائلات العبيد فى روما القديمة أو بشكل عام عند بعض الطبقات الدنيا فى أنواع مختلفة من المجتمعات . ولكن الفارق بينها وبين الأسرة الزوجية المعاصرة أن الأولى كانت مفروضة بفعل ظروف إنسانية خالصة ، ولكن لم تكن لها أية دلالة من الناحية البنائية ، كما لم يكن لها أى أساس واضح أو راسخ فى التراث الثقافى لتلك المجتمعات . ولم يبدأ هذا التراث يتكون -

Durkheim, Emile, «La famille conjugale»: Revue Philosophique, T. 20 (1921)

(٢٧)

Konig, Soziologie der Familie, op. cit., p. 218.

(٢٨)

Goode, op. cit., (1963) pp, 7 ff.

انظر كذلك :

من الناحية التاريخية - إلا مع ظهور نظام الزواج الأحادي Monogamie الاختياري ( تمييزاً له عن الزواج الأحادي المفروض بفعل ظروف الحياة الواقعية ) . وكان ذلك في الطبقات العليا أولاً . فعند هذه الطبقة ظهر الزواج الأحادي كمثل أعلى ثقافي في مواجهة نظم الزواج التعددية بأنواعها المختلفة التي كانت شائعة في العالم القديم<sup>(٢٩)</sup> .

فالأسرة الزوجية بهذا المعنى كيان اجتماعي معقد أشد التعقيد من الناحية الثقافية . ولكننا نكتفي هنا أساساً بالتركيز على الاختلافات البنائية بين الأسرة النووية . فعلى حين تتميز الأسرة النووية - بحكم طبيعتها - ببعض الميول الانعزالية ، نجد أن الأسرة الزوجية تتميز كما أشرنا بتأكيد الارتباط الوثيق بين الزوجين ، علاوة على حرصهما - بناء على اختيارهما الشخصي الخالص - على إقامة علاقات مع مختلف دوائر الأقارب على خلاف الوضع بالنسبة للأسرة النووية . لذلك يميل كثير من الباحثين المعاصرين في الأسرة إلى اعتبار أن مفهوم الأسرة الزوجية هو أنسب تشخيص يدل على طبيعة الأسرة في المجتمع المعاصر . ذلك لأنها بحكم طبيعتها لا تغلق الباب أمام احتمالات تكوين علاقات قرابة أوسع . بل إنها على العكس من ذلك تفتح علاقات مع كل الدوائر : مع أجداد الزوجين ، ومع والديها ، ومع الأحفاد ، وبين الأعمام والأخوال ، والعمات والحالات ، وأبناء العمومة والحوالة .. إلخ .

#### ٥ - الأسرة في المجتمعات الصناعية :

يتحتم علينا إزاء تلك النتائج التي انتهينا إليها أن نناقش موضوعين هما :

( أ ) كيف تطورت الأسرة في المجتمعات الصناعية بأنواعها المختلفة : الطراز الأمريكي ، والطراز السوفييتي ؟ .

( ب ) ماهي المشكلات المرتبطة بتطور الأسرة في المجتمعات النامية التي تمر بعملية تغير حاد وسريع ؟ .

(٢٩) من أشكال الزواج التعددي :

( أ ) تعدد الزوجات المشروع ( أي الجمع بين أكثر من زوجة في وقت واحد ) .

( ب ) الزواج التعددي المشروع ( أي الزواج من جديد بعد التزل أو الطلاق ) .

( ج ) نظام الخطيات ( الدائم أو المؤقت ) .

( د ) إباحة الاتصال الجنسي ، سواء بالنسبة للرجل وحده وهو نادر نسبياً ( أول لكل من الرجل والمرأة في نفس الوقت . وقد

تخذ هذه الإباحة شكلاً دورياً ، أو مؤقتاً تبعاً لظروف اجتماعية معينة . قارن حول هذا الموضوع ، رينيه كونيغ ، المرجع السابق

الإشارة إليه ، ص ٢١٩ .

وقد تعرضت دراسات عديدة لمحاولة الإجابة عن هذين السؤالين وإن كانت المشكلة الوحيدة في هذا الصدد هي نقص المعلومات والدراسات المتاحة عن البلاد الاشتراكية . وسنحاول في مناقشتنا أن نلقى مزيداً من الضوء على الجوانب النظرية للمشكلة بحيث تقتصر هنا على تسجيل ملاحظات عامة حول وضع الأسرة في تلك الأنواع المختلفة من المجتمعات .

### (١) الولايات المتحدة :

هناك بعض الظروف الخاصة بالولايات المتحدة التي تجعل من المفيد أن نخصص الكلام عنها منفردة . ففيها وصل علم الاجتماع العائلي إلى ذروة تفرعه ، كما أن الولايات المتحدة تمثل مجتمع الذي وصل إلى أعلى درجة من درجات التصنيع . بحيث إن فهم ديناميات التغيير فيه يمكن أن يوحى إلينا ببعض الأفكار العامة حول مستقبل الأسرة في مجتمعات أخرى . وتجمع الدراسات التي أجريت على الأسرة في الولايات المتحدة في العشرينات أو الثلاثينات على وصف الأسرة النووية والأسرة الزوجية بصفة العزلة ، وإن كانت - مع ذلك - تميز نوع ودرجة العزلة في كل من النمطين المذكورين . كما أجمعت تلك الدراسات على وصف هذين النمطين بعدم الاستقرار وظلت هذه النتائج حقائق مؤكدة عند بعض العلماء الكبار مثل مارجريت ميد M. Mead وتلكوت بارسونز Talcott Parsons<sup>(٣٠)</sup> ، أما بالنسبة للجيل القديم من علماء الاجتماع العائلي فما زالوا يدافعون عن هذا الرأي حتى يومنا هذا ، ونذكر منهم ماير نيمكوف M. Nimkof<sup>(٣١)</sup> ولا داعي للاستطراد في سرد مزيد من الأسماء التي تدلل على ذلك . إذ يمكن القول بأن جميع العلماء القدامى في دراسة الأسرة كانوا مجمعين على هذا الرأي . ولذلك يمكننا أن نخرج بذلك الرأي من كافة الكتب الدراسية المتصلة بالأسرة . فنجد هذه الكتب تؤكد ابتعاد الأسرة النووية عن دائرة الأقارب بما فيها والدي كل من الزوجين . ويصاحب هذا السكنى المستقلة والاستقلال المالي وغير ذلك من الملبسات التي تضغط جميعاً على نفس الفكرة ، ونلمس هذه التأكيدات بصفة خاصة في البحوث المقارنة التي كانت تجرى على الأسرة الأمريكية والأسر التي تعيش في مجتمعات متخلفة

(٣٠) انظر المراجع التالية على سبيل المثال :

١) Mead, Margaret, Sex and Temperament in three Primitive Societies, 2nd. edition, New York, 1950 (1st. 1935).

Parsons, Talcott, the Incest taboo in Relation to Social structure and socialization" the British Journal of Sociology, Vol. 5, 1954.

c) Konig, R., Soziologie der Familie, op cit., p. 220

Nimkoff, Meyer (ed.) the American family 1963

بالقياس إلى المجتمع الأمريكي . والنموذج الكلاسيكي لهذا دراسات مارجريت ميد الشهيرة<sup>(٣٢)</sup> وما يلفت نظرنا من ناحية أخرى أن بعض علماء الاجتماع العائلي الأوائل قد استطاعوا منذ نحو ربع قرن مضى ، أن يخرجوا عن هذه القاعدة العامة ويتجهوا إلى بعض السمات في حياة الأسرة النووية التي لا تدعم فكرة العزلة ولا تؤيد فكرة الابتعاد عن الأقارب أو ضعف الصلة معهم . ونذكر هنا رأى روبين وليامز R. Williams في كتابه عن « المجتمع الأمريكي » والذي صدر في طبعته الأولى عام ١٩٥٢ : يتميز المجتمع الأمريكي ببناء قرابي بسيط غاية في البساطة . ولكن حتى في هذا المجتمع يتضمن نسق القرابة ما هو أكثر من النسق العائلي بكثير<sup>(٣٣)</sup> . وإن ظل مع ذلك غير متيقن تمام اليقين من طبيعة الأسرة النووية في المجتمع الأمريكي الحديث حيث يقول في نفس الكتاب بعد صفحات قليلة من الرأى السابق : إن البناء القرابي للأسر النووية يتميز بأنه على درجة عالية من البساطة . فلا يعيش أكثر من جيل في حياة واحدة ، اللهم في فترات الأزمات الاقتصادية الطاحنة ، وعند اشتداد حدة أزمة المساكن . ففهوم الأسرة لا يزال في كتابات هذا الجيل يعنى ضمناً الأسرة المباشرة أو الأسرة النووية المنعزلة . ولا يعتقد أحد بوجود استثناءات من هذا الوضع إلا عند أبناء الطبقة العليا فقط .

والواقع أن تحليلات كثير من الدارسين تكشف عن نوع من الخلط أو سوء الفهم فيما يتعلق بطبيعة العلاقات المتبادلة بين الأسرة النووية ودائرة الأقارب التي تنتمى إليها . إذ نجد الجميع يؤكدون أنه لا توجد علاقات تعاون مادية ( مالى على وجه الخصوص ) بين الأسرة النووية وأقاربها . وقد يكون الوضع كذلك حقيقة ولكن هذا لا ينفي وجود علاقات تعاون وعلاقات تفاعل بين الطرفين من طبيعة مادية وعلى أسس واعتبارات غير مالية . فهناك بعض الدراسات التي تؤكد أن أفراد الأسرة يفضلون في ظروف الأزمات اللجوء إلى البنوك طلباً للمساعدة المالية عن اللجوء إلى الأقارب . كذلك تشير كثير من الدراسات إلى أن الأسرة النووية لا تلعب دوراً أساسياً في تأييد بيوت أبنائها عند الزواج . وقد ترجع تلك الحقائق إلى عدم قدرة أفراد الأسرة أو الأقارب على تقديم المساعدة ، كما ترجع إلى ظروف أخرى ليس هذا المجال للخوض فيها . ولكن كما أشرت ليس هناك مبرر للخلط بين المساعدات المالية وبين علاقات التفاعل . فهذه

(٣٢) نذكر من هذه الدراسات :

a) Margaret mead, *Comming of age in Samoa*, New York 1928

b) Margaret Mead, "Growing up in New guinea", New York, 1930.

c) Margaret Mead, *Sex and temperament in three primitive societies*, *op. cit.*

Williams, Robin, *American Societies, A sociological Interpretation*, 2nd. Edition, (٣٣) new York, 1965, pp. 40-41.

المساعدات المالية جانب واحد من جوانب عديدة يمكن أن تنطوي عليها علاقة التفاعل بين الأسرة النووية ودائرة القرابة المتصلة بها .

ومما يؤكد وجهة نظرنا ما ذهبت إليه كثير من الدراسات من اتجاه الأسر النووية المعاصرة (وخاصة تلك الأسر التي توصف بأنها تعيش حياة عائلية مستقرة) إلى اختيار أصدقائها من بين دائرة القرابة . وهو ما أبرزته على الخصوص دراسة زمرمان وسرفانتس<sup>(٣٤)</sup> ، وهو ما يناقصر فكرة الأسرة النووية المنزلة التي أُلح عليها علماء الاجتماع العائلي التقليديون .

ثم هناك قضية أساسية أخرى لا تقل عن تلك أهمية من الناحية النظرية نظراً لاتصالها ليس فقط بطبيعة علاقات التفاعل بين الأسر النووية وأقاربها ، وإنما لاتصالها أيضاً بطبيعة عملية التفاعل في المجتمع المعاصر كله . فالسكنى الجديدة المستقلة لا تعنى اليوم انقطاع علاقات التفاعل مع الأقارب ، ربما كانت تعنى ذلك منذ ثلاثين أو أربعين عاماً مضت ، إذ ما كانت تفصل بين الأسرة القديمة والأسرة الجديدة المتفرعة عنها مسافة مائة كيلو متر مثلاً . أما اليوم وفي ظل الثورة الهائلة التي حدثت في وسائل المواصلات والطرق البرية والطائرات والسكك الحديدية والتليفون والتلغراف ... إلخ ، فإن مسافة المائة كيلومتر هذه لا يمكن أن تمثل عائقاً لحدوث التفاعل بين الأسرتين ، أو بين الأسرة الجديدة وبقية أقاربها .

إذا أضفنا إلى كل ذلك ظروف وطبيعة العمل في المجتمع الصناعي المتقدم وما استطاع العمال أن يحققوه من وقت فراغ طويل ، وإجازات طويلة ، فإن كل ذلك يتيح - بالتضافر مع العوامل السابقة - فرصة لتوثيق علاقات التفاعل سواء على المستوى الأميري أى بين أفرادها وبعضهم البعض ، أو على مستوى النسق القرابي كله . فالمجتمع الحديث يتيح اليوم في المتوسط يومين إجازة أسبوعية ، ويتيح إجازة سنوية تتراوح بين شهر إلى شهرين تستغل جميعها في خدمة مزيد من التفاعل الذي أشرنا إليه . وسنعود إلى تفصيل هذه النقطة فيما بعد .

### (ب) الأسرة النووية في أوروبا :

قدمت بريطانيا أهم الدراسات الأوربية التي أُلقت الضوء على حقيقة نمو الأسرة النووية في المجتمع الحديث . وقد ظلت دراسات الاجتماع العائلي حول هذه النقطة محدودة النظرة ضيقة النطاق ، حتى أخذ علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية يدخلون إلى دراسة هذا الموضوع ، ومن ثم

Z. mmerman, carle, and Lucius cervantes, Successfull American families, New York (٣٤) 1960.

يفيدون من النظرة الأنثروبولوجية الشاملة في تعميق فهمهم لوضع الأسرة النووية والأسرة الزوجية في المجتمع الإنجليزي المعاصر (٣٥) .

وقد أوضحت بعض هذه الدراسات الحديثة مدى عمق التفاعل بين الأسرة النووية في الريف ، ودائرة الأقارب المتصلة بها بسبب مجاورها في السكنى من ناحية ، وما يقوم بينها من تعاون اقتصادى من ناحية أخرى . أما في المدينة الإنجليزية فقد أصبحت الأسرة النووية أكثر حاجة إلى المساعدة - خاصة الروحية والمعنوية - من الأقارب بسبب التباعد المكاني بينها . ولاحظت البحوث الحديثة قوة علاقات التفاعل بين الأسرة النووية والأقارب في المدن ، إلى حد فاق في بعض الأحيان درجة التفاعل في الريف ، وهي حقيقة ملفتة للنظر تدعونا إلى مزيد من التأمل ، وإلى محاولة الخروج منها بما تنطوى عليه من نتائج هامة لمستقبل الأسرة النووية في المجتمع الإنساني عموماً ، وفي مجتمعنا على وجه الخصوص .

وتؤكد هذه الشواهد - وكثير غيرها مما لم نسقه هنا - أن قضية العزلة التي يقول عنها تالكوت بارسونز لا تصدق بالضرورة على الأسرة النووية في كل الثقافات الصناعية الغربية ، وأنها في حاجة إلى إعادة النظر . ويؤكد كونيغ أن هذا الوضع يصدق على الأقل بالنسبة لإنجلترا حيث تبرز بشكل واضح قوة العلاقات مع الأقارب في المدينة حتى وإن كانت ذات آثار ضعيفة واهية من الناحية الاقتصادية . ولذلك يجب ألا ننفل - كما سبق أن أشرت في أكثر من موضع - الأنواع الأخرى غير الاقتصادية من التفاعل ، حتى لا تقع في خطأ إصدار أحكام مضللة على الأسرة النووية في المجتمع الحديث .

وهناك نقطة أخرى تلقى ضوءاً على أبعاد التفاعل غير الاقتصادى الذى نحاول أن نوضحه ، أن السياسة الاجتماعية للدولة في إنجلترا - وفي كثير من البلاد الأوربية الصناعية الأخرى كذلك - قد اضطلمت برعاية كبار السن اجتماعياً واقتصادياً من خلال نظم التأمين ، وبيوت العجائز ومختلف الامتيازات التي تمنح لكبار السن . وبرغم أن هذه الرعاية قد تكون قاصرة في بعض الأحيان - من وجهة النظر الاشتراكية - إلا أنها قد كفت الأبناء مؤونة الاضطلاع بعبء رعاية آباؤهم اقتصادياً ، وجعلت العلاقة الجديدة بين الأبناء - الكبار - والآباء تخلو من الأبعاد المادية والواجبات الاقتصادية . وبذلك قضت على مصدر هام من مصادر التشاحن والتدخل من عوامل التوتر التي تشوب العلاقات بين الطرفين ، ومعنى هذا أن العلاقات بين الآباء وأبنائهم يمكن أن تكون أكثر قوة ، كما يمكن أن يشارك الآباء والأبناء الحياة الواحدة مع أسرهم الجديدة ، بحيث

يشمل البيت ثلاثة أجيال معاً: الجد والأب والابن. وقد سمح بهذا - كما أوضحت - أن الأجداد لم يعودوا يشكلون عبئاً اقتصادياً على الأسرة نظراً لأنهم يتقاضون معاشهم الخاص ويتمتعون بالتأمينات الصحية وغير ذلك.

وقد ألفت مزيداً من الضوء على هذه الحقيقة دراسة بيتر تاونسند Peter Townsend على حد أحياء مدينة لندن. حيث أوضح تاونسند أن الأسرة النووية يمكن أن تبدو منعزلة في الظاهر. بمعنى أنها تعيش في حياة مستقلة، ولكنها تكون في الواقع غير ذلك. إذ أن الأجداد قد يعيشون في هذه الحالة في نفس المنزل (أعني في شقة أخرى من نفس المنزل)، أو على مقربة من المنزل الذي تعيش فيه الأسرة، بحيث إن كثافة العلاقات اليومية بين الطرفين قد وصلت إلى نسبة مذهلة<sup>(٣٦)</sup>. ونود أن نشير إلى ملاحظة هامة في رأينا. هي أن هذه السمة تبدو بوضوح كلما كان الحى المدروس أكثر تجانساً من الناحية الطبقية. فدراسة تاونسند المشار إليها أجريت على حى تسكنه الطبقة العاملة أساساً، بينما كانت نفس النتائج أقل وضوحاً في دراسة أخرى أجريت على حى مختلط طبقياً، وتبدو فيه العناصر الوسطى بشكل واضح، مما يبيننا إلى أن الظروف لطبقية تلعب هي الأخرى دوراً هاماً في تشكيل علاقات التفاعل بين الأسرة النووية ودائرة الأقارب<sup>(٣٧)</sup>. وقد بدا ذلك واضحاً في دراسة أخرى أجراها ويلموت Willmott ويونج Young في عام ١٩٦٠. كما يمكن أن نشير إلى دراسة أخرى أجراها ماريس Marris (في عام ١٩٥٨) على عينة بلغ حجمها ٧٢ من الأراامل الصغيرات السن نسبياً (حيث تراوحت أعمارهن بين ٢٦ - ٥٦ سنة). وقد أوضحت الدراسة التأثير الكبير للتضامن الأسرى في حالات الكوارث<sup>(٣٨)</sup>. أما بالنسبة للدراسات الألمانية للاجتماع العائلي حول هذا الموضوع، فقد لاحظت ظاهرة التفاعل العميق بين الأسرة النووية ودائرة الأقارب بشكل زائد وملفت للنظر، إلى حد أن الدارسين لم يروا في هذه الظاهرة تطوراً طبعياً لنظام الأسرة النووية، وإنما اعتبروه رد فعل حاد على ظروف معينة. إذ أن معظم الدراسات التي نعيها هنا قد أجريت في فترة ما بعد الحرب

(٣٦) ويمكن للقارئ أن يرجع إلى مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، وعن كافة جوانب حياة كبار السن في المجتمع الحديث: أوضاعهم، ظروفهم، ومشكلاتهم... إلخ، وذلك في الفصل الممتاز الذي عقده ليوبولد روزنماير عن سوسولوجيا كبار السن: انظر:

Rosenmayr, Leopold, Soziologie des Alters: René König, (Ed.) Handbuch der empirischen Sozialforschung, Stuttgart, 1969, Bd. 11 p. 306-357.

Willmott, Peter and Michaelyoung, Family and class in a London Suburb, London, (٣٧) 1960.

Morris, Peter, Widows and Their Families, London, 1958.

(٣٨)

مباشرة ؛ في النصف الأخير من العقد الخامس والنصف الأول من العقد السادس . وقد وضعت هذه الملاحظة كثيراً من دارسي علم الاجتماع العائلي الألمان في موقف محير يتسم بغير قليل من الخلط والاضطراب ؛ إذ نراه من ناحية يؤكدون - جرياً على عادة الدراسات الأمريكية والدراسات الأوروبية الأخرى - على عزلة الأسرة النووية في المجتمع الحديث . ثم ينيون إلى النتيجة البارزة التي خلصت إليها بحوثهم عن قوة علاقات التفاعل بين الأسرة النووية والأقارب . ولذلك نلاحظ على الدراسات الألمانية حول هذا الموضوع أنها قد خلطت بين ظاهرة عرضية موقوتة بظروف أزمة معينة ، بإنجاز عام في تطور الأسرة كنظام في المدى البعيد ، وإزاء هذا الخلط لا نستطيع أن نتخذ من الدراسات الألمانية المعاصرة للأسرة سنداً يؤكد أو ينفي الاتجاه الذي نحاول أن ندلل عليه ، ولا يستثنى من ذلك سوى دراسات رينيه كونينج<sup>(٣٩)</sup> .

كما وقعت الدراسات الألمانية في خطأ منهجي أساسي جعل نظرتها إلى الموضوع مكبلة في حدود ضيقة يصعب أن تكون نظرة شاملة للموضوع . فقد حاولت معظم الدراسات الألمانية أن تقيس درجة التفاعل وعمقه بين الأسرة النووية والأقارب من واقع العيشة في حياة مشتركة . بمعنى أنها كانت تتساءل أساساً عما إذا كانت الأسرة ذات الجيلين - يشترك معها أحد من الأقارب . وبذلك أغفلت البعد الهام من التفاعل الذي ركزت عليه كثير من الدراسات الأمريكية والإنجليزية المشار إليها ، وأعنى إمكانية قيام هذا التفاعل من خلال سكنى الأسرة النووية على مقربة من أقاربها . وإلى أن تهتم الدراسات الألمانية الاهتمام الكافي بهذا البعد من أبعاد التفاعل ، فإننا لا نستطيع أن نخرج من الدراسات الألمانية برأى واضح وقاطع يؤكد القضية التي نحن بصدددها أو ينفيها أو يتحفظ عليها .

أما عن فرنسا فنلاحظ على دراسات الاجتماع العائلي اتساقها مع الاتجاه العام لدراسات علم

(٣٩) من أبرز الدراسات الألمانية التي تناولت موضوعنا :

- a) Thurnwald, Hilde, gegenwartsprobleme Berliner Familien, Eine Untersuchung an 498 Familien, Berlin, 1948.
- b) Schelsky, Helmut, Wandlungen der deutschen Familieinder gegenwart, 5 deutschen-familie in der gegenwart, 5th. Edition, Stuttgart, 1967 (1st. Edition, 1953).
- c) Baumert, gerhard, «Some observations on current trends in the germand families" Transactions of the third world congress of sociology, Vol. 4, London 1956.
- Baumert, g., Changes in the family and the Postion of older Persons in Germany". International Journal of comparative sociology, Vol. 1 (1960).
- e) Baumert, g. and Edith Huninger, Deutsche Familien nach der Krieg, Darmstadt 1954.

هذا علاوة على الدراسات العديدة القيمة التي قلمها عالم الاجتماع الألماني الكبير رينيه كونينج ، والتي وردت الإشارة إليها في ثنايا هذا البحث .

الاجتماع ، وأعنى التأكيد الواضح للاتجاه التاريخي ، فتشير بعض الدراسات إلى تجاوز الأسرة الممتدة والأسرة النووية في بعض الظروف<sup>(٤٠)</sup> . كما تبعت دراسات أخرى الظروف الأساسية التي أدت إلى تحطيم الأسرة الكبيرة الأرستقراطية بفعل تدخل السلطة المركزية وإلى ماتبع هذا من تدعيم سلطة الأب داخل الأسر البورجوازية الفرنسية .

وبرغم أهمية هذه الدراسات وغيرها في تطوير نظرية الأسرة عموماً ، وإثراء معلوماتنا عن ديناميات التغير العائلي في المجتمعات الأوربية على وجه الخصوص ، إلا أنها لا تلتقي لنا ضوءاً يذكر على ظروف حياة الأسرة في المجتمع المعاصر ، خاصة الظروف المحيطة بالأسرة النووية ، وبوجه خاص المشكلة التي تنصدي لها بالدراسة في بحثنا هذا . بل إن رينيه كونيغ يصل إلى حد القول بأن علم الاجتماع العائلي علم متخلف في بلد دوركايم ، وهي شهادة يشاركه فيها بعض علماء الاجتماع الفرنسيين البارزين . فبحوث الاجتماع العائلي الفرنسية ما زالت تقليدية سواء في موضوعاتها أو في مناهجها ، ولم تلتفت بالقدر الواجب إلى المشكلات الحديثة التي يهتم بدراستها علم الاجتماع العائلي المعاصر في أمريكا أو بعض البلاد الأوربية الأخرى كبريطانيا أو ألمانيا على سبيل المثال . فنحن يمكن أن نجد بسهولة تحليلات لظروف الحياة العائلية في الطبقات الاجتماعية المختلفة ( الطبقات الفلاحية والبورجوازية والعالية ) ، ولكننا لا نجد شيئاً جديداً بعد هذا . وفي أحيان قليلة وبشكل عابر ، يشير بعض الباحثين - مثل سوتر<sup>(٤١)</sup> Sutter وطاباه Tadah - إلى كثرة عدد الزيجات التي تعقد بين الأقارب في المدن الفرنسية الكبرى<sup>(٤٢)</sup> ، أو يشير آلان جيرارد Girard

(٤٠) من هذا مثلا دراسات بيتو وأريس :

Petot, Aries, «La famille en France sous l'Ancien régime»

مقال نشره بيتو في الكتاب الذي أصدره المركز القومي للبحوث العلمية ( الفرنسي ) بعنوان :

Sociologie comparée de la Famille contemporaine, Paris, 1955.

وكذلك دراسة آريس عن الطفل والحياة الأسرية في العصر القديم (باريس ١٩٦٠) الذي سبقت الإشارة إليه .

(٤١) انظر على سبيل المثال :

Sorre, Maximilien, Sociologie comparée de la famille contemporaine, 1955, p.5

وانظر كذلك :

Brams, Lucien "Synthese et conclusion" dans sociologie comparée de la famille contemporaine, op. cit p. 185-186.

(٤٢) انظر على سبيل المثال دراسة سوتر وطاباه

a) Suster, Jean, Evolution de la distance séparant Le domicile des future époux", dans: Population, T. 13, 1958.

b) Suster, J. et L. Tabah, Fréquences et repartition des mariages consanguines en Frances" dans: Population, T. 3 1948, Pp. 110-111

وانظر كذلك كتابنا ، علم الاجتماع الفرنسي المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢ .

مثلا إلى أن الأزواج الشبان يحافظون على تسمية علاقاتهم مع والديهم بعد الزواج . وإن كان جيرار يقصر اهتمامه على الأشخاص الذين يعيشون في حياة واحدة ، ولا يتبع طبيعة وكثافة علاقات الأسر النووية مع الأقارب المجاورين ( وهو نفس التصور الذي سبق أن لاحظناه على الدراسات الألمانية حول هذا الموضوع )<sup>(٤٣)</sup> . كذلك يذكر جاك دوبليه Jacques Doublet عرضاً ارتفاع درجة المساعدة المتبادلة والتعاون بين الأسر النووية عند الطبقة العاملة ، دون أن يوفى هذا الموضوع حقه من التفصيل ، أو يدلل بشكل واضح مستند إلى بيانات محددة يمكن استخدامها بشكل مفيد في عقد المقارنات .

ويمكن تلخيص الوضع بأن الدراسات الفرنسية الاجتماعية حول هذا الموضوع قد تخلفت عن متابعة التيار العالمي ، ولكنها لا تعدم مع ذلك بعض الإشارات العابرة - التي ذكرنا بعضها - التي تؤكد نفس اتجاه التطور الذي نحاول توضيحه في دراستنا هذه<sup>(٤٤)</sup> .

#### ٦ - الأسر النووية في البلاد النامية :

إذا كان صحيحاً أن نمو الصناعة لا يؤدي بالضرورة إلى عمومية الأسرة النووية ، كذلك فإن التخلف الاقتصادي لا ينفى مجال من الأحوال وجود أسر نووية في الطبقة الدنيا . كذلك يجب ألا يعتبر وجود الأسر الممتدة في الطبقة العليا عائقاً يحول دون النمو الاقتصادي للمجتمع . وقد عرف التاريخ أمثلة واقعية لهذا ، كما كان الأمر في روسيا والصين . على حين كان مختلفاً بالنسبة لليابان . وسنحاول في هذه الفقرة أن نتعرف على حقيقة الأوضاع بالنسبة للأسرة النووية في البلاد النامية اليوم . ومن الطبيعي أننا لا يمكن أن نوفي هذا الموضوع حقه ، لذلك سنكتفي بتحديد الملامح العامة والإشارة إلى بعض الخطوط الرئيسية . ولعل هذا من شأنه أن يحفز الباحثين في بلادنا إلى إجراء الدراسات الكفيلة بتوضيح حقيقة الموقف في البلاد النامية على وجه العموم وفي بلادنا بصفة خاصة .

يجب أن نقرر منذ البداية أنه من الخطأ الاعتقاد بأن الأسرة الممتدة هي النمط الوحيد من الأسرة الذي كان سائداً في البلاد النامية . فهو تماماً كخطأ الاعتقاد بأن الأسرة الممتدة هي التي كانت سائدة في الثقافات الإغريقية والرومانية وغيرها من ثقافات العالم القديم . وقد سبق أن

(٤٣) Girard, Alain, «Aspects statistiques du Probleme familial» dans: Sociologie comparée de la famille contemporaine, Paris, 1955.

(٤٤) انظر حول هذا الموضوع العرض المفصل عند رينه كونج ، المرجع السابق ص ٢٢٦ - ٢٢٧ وكذلك كتابا الاجتماع الفرنسي المعاصر الذي سبق الإشارة إليه .

أوضحنا هذا الموضوع بصفة عامة . أما فيما يتعلق بمجتمعات البلاد النامية ، فإن هناك بالفعل عديدا من الأسباب التي تبرر - بل وتحبذ أحيانا - وجود عدد ضخم من الأسر النووية يختلف من مجتمع لآخر . وقد تكونت هذه الأسر النووية بطرق مختلفة وفي ظل ظروف متباينة . فنجد - كقاعدة تقريبا - أن الأسر النووية هي الشكل السائد عند طبقات العبيد وكل من يشغل صفة التابع أو الخادم اللصيق بصاحبه . كما تكونت الأسر النووية نتيجة الهجرات والفتوحات والحسائر البشرية الضخمة في الحروب أو الأوبئة . وقد كانت أدنى الطبقات الاجتماعية التي تتأثر دائما بهذه الظروف . يضاف إلى هذا عامل آخر يرجع إلى الفضل في زيادة انتشار الأسر النووية هو العامل الأيديولوجي السياسي . وقد أكد رينه كونيج ومن قبله وليم جود أثر الثورة السياسية والأيدولوجية في العالم العربي على انتشار الأسرة النووية نتيجة لتحرير المرأة<sup>(٤٥)</sup> . ومع أننا يجب ألا نبالغ في تقدير دور هذه الحركات الثورية من حيث أثرها على تغيير شكل الأسرة . إلا أننا يجب - مع ذلك - ألا نخفل هذا البعد الثوري ، خاصة عندما يستمر لفترة طويلة أو يرتبط بعمل سياسي طويل الأمد ، كما كان الوضع في ظل حركة كمال أتاتورك في تركيا أو في الجزائر حتى عهد قريب .

الإلته يحدث في حالات أخرى أن تخبو هذه الحركات ويضعف تأثيرها وتنتهي إلى سبات عميق . ومن اليسير أن نضرب أمثلة على مثل هذه التطورات . ولعل أبرزها أن النسبة المثوية للفتيات اللاتي يتروذن على المدارس في بعض البلاد الإسلامية ما زالت منخفضة بشكل عام ، وهي ظاهرة ملحوظة بوضوح في معظم بلاد الشمال الإفريقي وفي جزء كبير من البلاد الإسلامية في آسيا كإيران والباكستان وأندونيسيا . بل إننا نجد في بعض الأحيان أن منجزات بعض الحركات الثورية قد ضاعت وانعدم تأثيرها بسبب بعض الحركات الرجعية المضادة التي قامت لمواجهةها كما حدث لحركة أمان الله خان في أفغانستان .

ومهما يكن تأثير هذه الحركات الإصلاحية وهذه الاتجاهات الأيدولوجية فإننا نود أن نؤكد عليها لما لها من أهمية في إلقاء مزيد من الضوء على الفكرة العامة التي نرمي إلى توضيحها هنا . ذلك أنها تمت جميعا دون أي تدخل أو أي تأثير للتصنيع . وتعد هذه الأحداث بمثابة شاهد جديد على ضعف النظرية القائلة بوجود علاقة خاصة بين تطور الأسرة والتصنيع . وربما كان أقصى ما يمكن أن نتصوره عن هذه العلاقة هو أن نعتبر تطور الأسرة في اتجاه معين وفي مجتمعات معينة ( كما في البلاد الاشتراكية على سبيل المثال ) جزء من رد الفعل في إطار خطة إصلاحية عامة مرسومة في

ضوء نظرة شاملة ومنفذة بطريقة شاملة أيضاً. ولكنها ليست حتى في هذه الأحوال نتيجة للتصنيع، ولا يمكن أن تعتبر كذلك. بل إننا نجد على العكس من هذا أن هناك سؤالا منطقياً يطرح نفسه علينا: ما هي أكثر أشكال الأسرة ملاءمة في المناطق الحضرية في بلاد الشمال الإفريقي، وبعض هذه المناطق الحضرية ذو عهد بعيد بالتحضر، يقترب في بعض الأحيان من المائة عام أو يتجاوزها. تدلنا الدراسات العديدة التي أجريت عن هذه المناطق أن الأشكال الممتدة من الأسرة هي بالذات أكثر الأشكال ملاءمة وأكثرها حظاً من النجاح في تلك المناطق التي قطعت شوطاً ليس بالقليل على طريق الأخذ بالأساليب الاقتصادية الحديثة. وقد أكد هذه الحقيقة كارمل كاميري C. Camilleri في دراساته العديدة التي أجراها عن الأسرة في تونس<sup>(٤٦)</sup>.

والحق أنه يجب أن نتساءل فعلا أي الأسر يمكن أن تتمتع بفرص أفضل في المدينة؟ هل الأسرة النووية المنزلة التي يعمل على إعالتها شخص واحد، أم الأسرة الممتدة التي يعولها رجلان أو أكثر؟ إذا تأملنا الوضع بالنسبة للأسرة النووية المنزلة لوجدنا أن نزول المرأة إلى ميدان العمل سيصبح على الفور بمثابة عقبة ليست بالهينة أمام حياة الأسرة. وتزداد مشكلات مثل هذه الأسرة حدة إذا ما كانت أسرة مهاجرة إلى المدينة ليس لها أقارب يمكن الاعتماد عليهم في المشاركة في حل بعض هذه المشكلات. أما في الحالة الثانية وأعني بالنسبة للأسرة الممتدة، فإن المرأة يمكن أن تدير شؤون المنزل حتى إذا اتجهت المرأة الأخرى أو النساء الأخريات إلى العمل والتكسب. ومن هنا نرى أن تأمل الواقع الفعلي بعين فاحصة سوف يدفعنا إلى إعادة النظر في كثير مما نعتبره من الأمور البديهية والمسلمات.

ومن الشواهد البعيدة الدلالة، الحقيقية التي كشفت عنها بعض الدراسات القليلة التي

(٤٦) ومن أهم مؤلفات كاميري المشار إليها هنا:

Camilleri, Carmel, Etude sur l'integration familiale du jeune Tunisien Cultivé, dans: les cahiers de Tunisie, T. 33-5 (1961).

Les rapports familiaux de jeune Tunisien de culture occidentale, dans: Enfance (1962).

—Statut et role familiaux de la femme Leur representation dans des groupes de jeunes travailleuses Tunisiennes, dans: Revue française de Sociologie, T. 3 (1964).

—Les representation éducatives dans les groupes de jeunes parents de Tunisie, dans: Revue Tunisienne des sciences Sociales, T. 3 (1965).

—, Erhaltung der erzieherischen Aufgabe der familie, in: Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Bd. 18, (1966).

« احفاظ الأسرة بوظيفتها التربوية »

—, Les relations parents-enfants en Tunisie, Paris, 1966.

—, Familie et modernité en Tunisie, , dans: Revue Tunisienne des sciences Sociales T. 4 (1967).

أجريت مؤخراً على بعض المجتمعات الإسلامية . فقد أوردت هذه الدراسات كثيراً من الشواهد التي تؤكد أن مختلف أشكال الأسرة الممتدة لم تكن واسعة الانتشار ، ولم تكن هي الشكل السائد أو المسيطر ، كما كان جمهور الباحثين يعتقد في الماضي دون تحجيص . إذ الواقع أن الأسرة الممتدة كانت عند جميع الشعوب الإسلامية بمثابة « مثل أعلى » أو نموذج يحتذى . إلا أن هذا التطلع إلى ذلك المثل الأعلى لا يعنى أن غالبية أبناء تلك المجتمعات كانت تعيش وفقاً لهذا الأسلوب أو داخل هذا الإطار من أطر الحياة الأسرية .

وقد دلت دراسة الباحثة فولر A.H. Fuller على إحدى القرى الإسلامية في لبنان على أن الوحدات العائلية الصغيرة هي الشكل الغالب على الأسرة في تلك القرية<sup>(٤٧)</sup> . إلا أنها لاحظت إلى جانب هذا وجود علاقات نشيطة وقوية مع دائرة الأقارب المقربين والبعيدين على السواء . وهناك بعض الشواهد التي أوردتها الباحثة فولر . والتي تشير إلى أن الأسرة النووية ليست هي الشكل المفضل الذي يمكن للأسرة المهاجرة حديثاً أن تبدأ منه حياتها في المدينة ؛ ولذلك يصادف المرء الأسرة النووية بكثرة في الأحياء المتخلفة في مدن الشرق الأوسط وفي « مدن الصفائح »<sup>(٤٨)</sup> Bidonville في بلاد شمال أفريقيا . على أننا يجب ألا نعتبر أن هذا هو القاعدة دائماً . فهناك بعض المعلومات الحديثة من تونس تشير إلى استمرار الأشكال الممتدة من الأسرة بعد الهجرة إلى المدن حتى في داخل الأحياء المتخلفة أو مدن الصفائح هذه . ونجد على العكس من هذا أن رب الأسرة يفضل أن يستأجر عاملاً غريباً بدلاً من أحد الأقارب . ولكن يجب أن نعترف أنه مها كانت قوة الحجج ودلالة الشواهد التي نسوقها من هنا ومن هناك ، فإنه يعيب هذه البيانات جميعاً ويقلل من قيمتها أنها غير متكاملة ، وأنها غير قابلة للمقارنة مع بيانات سابقة عليها . هذا علاوة على الحقيقة العامة التي تنسحب على كل ما يتصل بدراسة الأوضاع الاجتماعية في البلاد النامية ، وأعني قلة البحوث العلمية التي أجريت حول هذه الموضوعات ، أو على وجه التحديد البحوث التي تلتزم منهجاً علمياً سليماً .

أما حينما توجد بيانات يوثق بها ، فإننا كثيراً ما نجد ما تنتهي بنا إلى نتائج مثيرة ومفاجئة كذلك

Fuller, Anne H; Buariz, Portrait of a Libanese Muslim Village, Cambridge, Masss 1961.

(٤٧)

(٤٨) المقصود بمدن الصفائح Bidonville تلك الأحياء التي تتكون من أكواخ من صفح يقيمها للعموم في ضواحي المدن الكبرى . وهي ظاهرة معروفة في كل بلاد العالم النامي ، ولكن استخدام الاسم بالذات يرتبط بمدن الشمال الافريقى .

الدراسة التي نشرها حرفوش عن البناء الاجتماعي لعينة من الأسر الفقيرة في مدينة بيروت (١٩٩). وقد درس حرفوش عينة من الطبقات الفقيرة من المجموعات السكانية الثلاثة : الأرمن ، والمارونيين ، والسنين . وقد كشف عن وجود الأوضاع التالية فيما يتعلق بمجم الأسرة .

جدول رقم (١)

أنماط الأسر في ثلاث مجموعات سكانية في بيروت  
في الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٢ -

الأسر الممتدة		الأسر النووية		الجماعات السكانية	
جزء من العام	طول العام	طول العام	العدد		
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
-	-	٥٠,٤	٦٦	٤٩,٦	٦٥
٥,٨	٧	٢٠,٨	٢٥	٧٣,٤	٨٨
-	-	٣٧,٧	٤٣	٦٢,٣	٧١
١,٩	٧	٣٦,٧	١٢٤	٦١,٤	٢٢٤

المصدر : حرفوش ، البناء الاجتماعي للأسر الفقيرة في لبنان ، بيروت ، ١٩٦٥ ص ٣٤ .

وتدلنا هذه الأرقام على ارتفاع نسبة الأسر الممتدة بشكل مذهل في بيروت (حيث تبلغ جملتها ٣٨,٦ ٪) في بيئة حضرية متفرجة إلى حد بعيد ، مع ملاحظة ضرورة الانتباه إلى الفارق بين الأسرة التي يعيش أفرادها مع بعضهم طوال العام ، وتلك التي يعيش أفرادها جزءاً من العام فقط مترددين من حين لآخر بين الجبل والمدينة . ومن اللافت للنظر بشكل خاص أن الأرمن بالذات الذين بدأوا يسكنون البلاد منذ فترة قصيرة نسبياً هم الذين يتميزون بأعلى نسبة من الأسر الممتدة . وقد قدمت لنا الدراسة بيانات مفصلة عن نوع قرابة الأقارب الذين يعيشون في الأسر الممتدة تبعاً لعلاقتهم برب الأسرة . ويدلنا الجدول التالي للنشور على الصفحة ٣٦ من دراسة حرفوش المشار إليها إلى نوعيات أولئك الأقارب .

## جدول رقم ( ٢ )

العلاقة مع أفراد الأسرة الممتدة وأعدادهم باستثناء الوالدين والأطفال

أسر ووية أخرى	العمة أو الحفالة	أخ الزوج أو الزوجة	أخت الزوج أو الزوجة	الحمو	الحياة	الجماعة السكانية
٧	١	٣٠	٢٧	٣٢	٥٨	الأرمن
٤	١	١٦	١٣	١٣	١٩	المارونيين
١٣	٢	١٩	١٤	١٨	٣٠	السنين
٢٤	٤	٦٥	٥٤	٦٣	١٠٧	المجموع الكلي

وتدلنا هذه الدراسة بوضوح على مدى ملاءمة الأسر الممتدة للبقاء في الظروف الحضرية المتطورة ، حتى وإن كانت أغلبية الأسر (حوالي الثلثين) تنتمي إلى الطبقات الوسطى ، وكان الثلث فقط هو الذي ينتمي إلى الطبقات الدنيا . وما يعيب هذه الدراسة عدم تحديد نسبة كل من الأسر النووية والأسر الممتدة تبعاً للوضع الطبقي . ففي هذه الدراسة ، وفي بعض الدراسات المشابهة التي أجريت على بعض البلاد الإسلامية الأخرى ، كان الباحثون يقعون في خطأ منهجي أساسي ؛ إذ يقتصرون على عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون معاً في حياة مشتركة ، ولم يفكر أي منهم في قياس مدى شدة وكثافة العلاقات القائمة بين الأقارب الذين يعيشون في حياة مستقلة ؛ ذلك أن انفصال الأقارب في أكثر من حياة لا يمنع على الإطلاق أن يقوم بينهم نوع من التفاعل العميق والاعتماد المتبادل الوثيق الذي قد يكسبها - من الناحية البنائية - طابع وسمات الأسر الممتدة ، حتى وإن لم تجمعها حياة منزلية مشتركة .

وهناك العديد من الدراسات عن بعض المناطق المتخلفة في جنوب إيطاليا وغيرها توصلت إلى نتائج هامة بالنسبة لموضوعنا . إذ اتضح أن نسبة كبيرة من الأسر الحضرية تعيش في أسر ممتدة . على حين أن الأسرة النووية ظاهرة لها وجودها البارز الواضح في المناطق الريفية وفي الأحياء

المتخلقة في المدن<sup>(٥٠)</sup>. وإن كانت نجيب الإشارة إلى أن حجم الأسرة في تلك المناطق الريفية كانت تختلف تبعاً لحجم الملكية الزراعية، كما كان الوضع قديماً بالنسبة للفلاحين الصينيين، حيث كنا نجد أن أصغر الأسر في الريف الصيني هي تلك التي لا تملك شيئاً من الأرض. وعلى الرغم من أن هناك كثيراً من الشواهد التي توحى بأن هذه الأوضاع سوف تتعرض للتغير في المدى القريب أو البعيد، فإننا نؤكد من جديد أن هذه التغيرات لا علاقة لها بالتصنيع، حيث إنه يغيب غياباً شبه كامل في تلك المناطق. أما حيث يوجد قدر من التصنيع فإن التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية يرجع بالتأكيد إلى عوامل أخرى غير التصنيع، يمكن أن يكون من بينها الفقر الشديد أو الضعف الاجتماعي بصفة عامة. ولعل القرية المصرية النوبية (غرب أسوان) تقدم لنا نموذجاً حياً وقريباً يؤكد صحة هذه النظرة حيث يعمل أكثر من ٨٠٪ من القوى العاملة في الصناعة أو ما يتعلق بها. وهم جميعاً يعملون في بيئة حضرية خالصة (مدينة أسوان والمنشآت الصناعية الضخمة المحيطة بها كالمسد العالي وشركة كيميا، وشركة الحديد والصلب). ومع ذلك فالأسرة الممتدة هي الشكل السائد في الوقت الحاضر. ومستظل بالتأكيد مسيطرة مدة جيل أو جيلين في المستقبل أيضاً<sup>(٥١)</sup>.

وهناك عالم آخر بظروف أخرى وأوضاع خاصة في الهند. ومن حسن الحظ أن لدينا قدراً معقولاً من البحوث التي أجريت عن الأسرة في الهند. ولكننا نلاحظ هنا أيضاً أن التحول الذي طرأ على شكل الأسرة قد صدر عن دوافع أيدولوجية وسياسية أكثر من صدوره عن عملية التصنيع. أما عن وضع الأسرة فنجد هنا أيضاً أن الأسرة الكبيرة هي المثل الأعلى والصورة النموذجية في ذهن الناس. ولكننا نترك هذا المثل الأعلى وتتساءل عن الواقع القائم فعلاً. فنجد في الهند أن الأولاد قد يظلون في حياة واحدة مشتركة بعد فترة من الوقت من وفاة أبيهم. وغالباً ما يكون هذا التماسك تلقائياً، ولكنه مؤقت ولفترة قصيرة فقط بعدها يتفرق الأبناء ليكون كل لنفسه أسرة نووية. وقد دفع تكرار هذا الوضع بعض الباحثين مثل ويليام جود إلى القول بأن الأسرة الهندية تعيش تطوراً دورياً، أي تطور يتخذ شكل مراحل متعاقبة تمر بها الأسر الكبيرة ثم

(٥٠) انظر دراسة حرفوش عن الأسرة الفقيرة في لبنان:

Harfouche, Jawal Karane, Social Structure of Low-Income Families in Lebanon, Beirut, 1965.

(٥١) وهو ما دلت عليه الدراسة التي أجراها قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة تحت إشراف الدكتور محمد الجوهري عن قرية غرب أسوان النوبية في عام ١٩٧٣ وقد نشر تقرير الدراسة في المرجع التالي محمد الجوهري الأنثروبولوجيا أساس نظرية ودراسات تطبيقية، الطبعة الثانية، دار المعارف ١٩٨٠.

تنتهى فتعود تقطع نفس الدورة من جديد<sup>(٥٢)</sup> . فجدد الأبناء وزوجاتهم وأطفالهم يعيشون مع الأب فترة من الوقت ثم يفصلون بعد ذلك لظرف أو لآخر ، وتفرق بذلك الأسرة الكبيرة إلى مجموعة من الأسر النووية<sup>(٥٣)</sup> . ثم قد يحدث أن يعود أحد هؤلاء الأبناء إلى تكوين أسرة كبيرة . وهكذا تعيد الأحداث نفسها من جديد . لذلك يبدو من الواضح أن الأسرة الكبيرة من هذا النوع ليست شكلا مستقراً من أشكال الأسرة كما كان يعتقد في الماضي ، وكما كان الوضع في مجتمعات أخرى ، كالحال في الصين قديماً قبل الثورة أو في يوغوسلافيا قديماً . ولكن يجب أن ننبه إلى ظرف هام من ظروف هذه العملية . فإذا افترضنا أن الأسرة الكبيرة التي سبق الإشارة إليها تفرق لتصبح خمسة أو سبعة أو عشرة أسر نووية ، فإن فرصة التحول إلى أسرة كبيرة مرة أخرى لا تتاح لكل هذه الأسر العشر مثلا ، وإنما واحدة منها أو بعضها فقط . هذا إذا أتاحت الفرصة أصلا . أما بقية الأسر النووية فإنها تظل إلى الأبد أسراً نووية .

فإذا أخذنا هذه الحقائق في الاعتبار ، أمكننا أن نفهم كيف أن بيانات التعداد القديمة في الهند (والإشارة هنا إلى تعداد ١٩٠١) قد دلت على أن متوسط حجم الأسر الهندية كان صغيراً . كما أنه كان هناك ما يشبه التتابع بين عدد البيوت وعدد الأسر النووية . ومعنى هذا أن الأسرة النووية كانت هي الشكل السائد في الهند منذ ذلك الوقت البعيد . ولا يستثنى من ذلك إلا الطبقات العليا فقط ، وهي في مجموعها ليست سوى أقلية ضئيلة بالقياس إلى المجتمع الهندي كله . فقد كانت الأسرة الكبيرة هي الشكل السائد عند هذه الطبقات العليا . أما في الطبقات الدنيا فقد كان الابن يستقل عن أسرته ويكون لنفسه حياة منزلية خاصة بمجرد أن تنجب زوجته أطفالاً . ويمكننا على أساس هذه البيانات القديمة من ناحية ، وعلى أساس الإحصاءات الحديثة من ناحية أخرى أن نقرر أن الأوضاع لم تتغير في الحقيقة على مدى نصف القرن الماضي<sup>(٥٤)</sup> .

ونلاحظ من ناحية أخرى أن اثنين من علماء الاجتماع الهنود هما كاباديا K.M. Kupadia وديساي I.P. Desai قد أشارا في دراسات حديثة لهما إلى أن هناك بعض الأسر الكبيرة الوظيفية . أي التي تظل متماسكة ، لأنها تحقق لأفرادها خدمات وامتنيازات معينة لا يمكن أن تتحقق لهم إذا

W. Goode, *op. cit.* (1963), p. 244. (٥٢)

Gov., M.S. the Traditional Indian Family, p.212 (٥٣)

وهو مقال منشور ضمن الكتاب الذي أشرف ماير نيسكوف على تحريره ، والذي سبق الإشارة إليه ( صادر عام ١٩٦٥ ) .

(٥٤) انظر حول هذا الموضوع مقال أورشنتاين :

تفرقوا إلى أسر صغيرة . ونبه كل من كاباديا وديساي إلى أن هذه الأسر المشار إليها تتخذ شكل الأسر النووية في الظاهر ، وإن كانت في الحقيقة يجب أن تعتبر أسراً ممتدة بحكم ما يقوم بين أفرادها من علاقات وما يجمع بينهم من تفاعل (٥٥) .

وقد تكلم جورر M.S. Gore في نفس الاتجاه تقريباً عندما نبه بوضوح إلى أنه ليس المهم هو نوع المعيشة ، أعنى في بيت واحد أو في بيوت متفرقة ، وإنما الفيصل والعامل الحاسم في الموضوع هو نوع التفاعلات التي تقوم بين الأفراد وبين الوحدات العائلية ومدى كثافتها . ويقول جورر بالحرف الواحد : « إذا فهمنا هذا ، فإنه لن يكون من التناقض القول بأن العلاقات الأسرية الممتدة يمكن أن تظل قائمة حتى إذا تغير تركيب الحياة المنزلية وأصبح مقسماً إلى وحدات نووية (٥٦) » .

ومن الممكن فهم هذه الحقيقة من زاويتين :

الأولى : أن الأسر الكبيرة ليست من الكثرة بالشكل الذي كان يعتقد من قبل .  
والثانية : أن وجود الأسر النووية لا يدل في ذاته على حدوث تغير في شكل الأسرة ؛ ذلك أن الأسر النووية يمكن أن تخضع لاتجاهات كتلك الاتجاهات التي تميز الحياة في أسر كبيرة . كما أن أفراد الأسر الكبيرة يمكن أن يخضعوا لاتجاهات كتلك الاتجاهات الشائعة في الأسر النووية . هذا إذا أغضينا الطرف مؤقتاً عن حقيقة أخرى أساسية هي أن أحد الشكلين يمكن أن يتحول إلى الشكل الآخر والعكس بالعكس ، وهي ظاهرة متكررة لانعدام الشواهد عليها هنا وهناك . وقد دعا مادان Madan إلى ضرورة التمييز بين الأسر الكبيرة ذات الملكية المشتركة أو الثروة غير الموزعة ، والأسر ذات الملكيات الموزعة ، وبالتالي الحياة المنزلية المستقلة . ولو أنه أشار كذلك إلى أن انقسام الثروة أو انفصال الحياة المنزلية لا يبنى المشاركة في شعائر واحتفالات دينية في بعض المناسبات كل عام . وبهنا في كلام مادان أنه قد التفت إلى حقيقة منهجية نلح عليها مراراً ، حيث لم يعط الأهمية لدراسة عدد الأفراد الذين يعيشون في حياة مشتركة فحسب ، ولكنه خطأ خطوة أبعد عندما انتبه إلى ضرورة الاهتمام بدراسة السلوك الفعلي ، على اعتبار أن هذا

(٥٥) انظر نماذج من أبرز دراساتها :

Kapadia, K.M. Marriage and Family in India, 2ed., Bombay, 1959; Desai, I.P., The joint Family in India, in: Sociological Bulletin, Vol. 5 (1956).

—, Some Aspects of the Family in Mahava: A Sociological Survey of jointness in a Small Town, Bombay, 1964.

Gore, M.S., «The Traditional Indian Family, in, Nimkoff(M.F. (ed.)

(٥٦)

Comparative Family Systems, Boston, 1965, p. 212.

السلوك الفعلي هو الكفيل بتحديد طبيعة الأسرة ونمطها ، والدلالة عما إذا كانت أسرة كبيرة ، أو نووية ، أم غير ذلك (٥٧) .

ولكننا لو بالغنا في الاعتماد على دراسة علاقات التفاعل بين الوحدات الأسرية ، فإننا سوف ننتهي إلى القول بأنه لا يوجد ثمة فارق بين الظروف الأسرية في البلاد النامية والظروف الأسرية في البلاد « الغربية » . فقد أشرنا من قبل إلى كثرة الزيارات وعلاقات المساعدة المتبادلة بين الأقارب هناك على نحو يتجاوز ما كنا نعرفه في الماضي عن مفهوم الأسرة النووية المنزلة . ولذلك فإن الإضافة المنهجية التي يقدمها مادان تمثل في نظرنا وسيلة هامة لإحكام الدراسة وتأمين مسارها حيث يصبح من الممكن الاعتماد على أكثر من عامل ومراعاة أكثر من بعد . ولو أن دراسة علاقات الملكية ليست حاسمة الدلالة دائماً أو قاطعة بحيث يمكن أن نستعين في هذا الصدد ببيانات إحصائية ونستغنى عن معايشة الواقع . فعمايشة هذا الواقع بأبعاده المختلفة وأخذ كل مكوناته في الاعتبار هي العاصم دائماً من كل زلل . فقد نجد - مثلاً - في الهند أوفى غيرها من البلاد النامية بعض الإخوة الذين يعيشون في أسر نووية مستقلة تمام الاستقلال ، ولكنهم لا يرغبون في تقسيم الثروة التي ورثوها عن أبيهم ، لأن الوضع القائم أكثر راحة لهم ، وربما أنفع مادياً لهم . كما يمكن من ناحية أخرى أن يقسم الإخوة الثروة فيما بينهم ، وبذلك نعتبرهم أسراً نووية فعلاً ، ولكن تظل بينهم علاقات مادية فعلية وثيقة متعددة الأبعاد تميزهم بطابع الأسرة الكبيرة ، برغم أنهم يعيشون في حياة منزلية مستقلة ، وأنهم قسموا ثروتهم فيما بينهم . وعلاوة على هذا كله سيكون من الطريف أن نلاحظ في المستقبل النتائج التي ستترتب على قانون عام ١٩٥٦ ، الذي يصبح بمقتضاه من حق البنات أن يشاركن في إرث الأسرة .

والواقع أن تقييم كل هذه الظواهر يتعرض لصعوبات خطيرة تتمثل في الأحكام المسبقة الموجودة في عقول الباحثين . فنجد من ناحية أن الباحثين الغربيين يميلون إلى المبالغة في تقدير تلك الجوانب في حياة الأسرة الهندية التي تؤيد انتشار نمط الأسرة الكبيرة . كم أنهم يجهدون أنفسهم دائماً في البحث عن السبل التي يمكن من خلالها أن تنبثق الأسرة النووية من الأسرة الكبيرة على الرغم من أن الأسرة النووية يمكن أن تكون قائمة ومنتشرة منذ زمن بعيد (٥٨) . بينما نجد من ناحية

Madan, T.N., «The joint Family, in John Magey (ed.) Family and Marriage, (٥٧) Leiden, 1963.

(٥٨) ومن الأمثلة البارزة على ذلك تايلاند حيث كانت الأسرة النووية مسيطرة سيطرة واضحة منذ هجرة الشعب من جنوب الصين . انظر حول هذا الموضوع :

أخرى أن الباحثين المحليين قد يعكسون بعض أنواع التحيز عن غير وعى . إذ يبالغون أحياناً في تقدير أهمية وانتشار النظام القديم ، الذى كان مثلاً أعلى ، أكثر منه واقعاً حياً . ولا شك أن من العقبات الرئيسية التى تقلل من كفاءة تحليلات العلماء الهنود للظواهر الأسرية الموجودة في مجتمعهم ، تصورهم الخاطئ المبالغ فيه لدرجة عزلة الأسرة النووية في الغرب . فهى عزلة ليست من الشدة والتطرف بالصورة التى يتصورونها ، ومن ثم يمكن أن يجد الباحث المحلى في أى ارتباط بين الأسر النووية وبعضها تعبيراً عن الانتماء إلى أسرة كبيرة ، وذلك بسبب معالم هذا النمط التطرف الذى كونه لنفسه عن الأسرة النووية المنزلة .

#### ٧ - خاتمة :

ومها يكن تقييماً لهذه البحوث ، ومع اعترافنا بصعوبة الوصول إلى رأى قاطع خاصة فيما يتعلق بالتحديد الدقيق لظروف الأسرة في البلاد النامية ، فإن هناك شيئاً واحداً مؤكداً . إن تغير الأنماط الأسرية ، وبالذات تطور الأسرة النووية لا يرتبط بالتصنيع ارتباطاً وثيقاً . وطبعى أن هذا لا يتنى ، ولا يمكن أن يتنى ، أنه سيتضح فيما بعد (أعنى بعد دخول التصنيع وانتشار التحضر) أن هذا النمط من الأسرة يتناسب تناسباً عالياً مع ظروف الحراك الجغرافى والاجتماعى المصاحب للتصنيع خاصة في مراحلها الأولى .

ونود في النهاية أن تلفت النظر إلى قضية أخرى . فإذا كانت الأسر النووية موجودة ، وسائدة أحياناً ، في مجتمعات البلاد النامية فإن الأسرة الزوجية مازالت غير موجودة ، اللهم بعض الاستثناءات القليلة . وذلك أن الأسرة الزوجية تقوم على الارتباط الشخصى الوثيق بين الزوجين وعلى أهمية عملية الاختيار الفردى كأساس لقيام الأسرة الزوجية . لذلك ننبه إلى أن ظروف حياة الأسر في البلاد النامية تدعونا إلى الفصل بين مفهومى الأسرة النووية والأسرة الزوجية . مع أننا لا نستبعد إمكانية وجود علاقة شخصية وثيقة بين الزوجين في الأسرة النووية ، إلا أن توافر هذه العلاقة ليس شرطاً أساسياً من شروط قيامها . ذلك أن الاختيار الحر القائم على اعتبارات شخصية ، سواء للرجل أو للمرأة ، لم يصبح بعد ظاهرة في البلاد النامية . وحتى تلك البلاد التى أدت فيها بعض الحركات النسائية المنبثقة عن أفكار إصلاحية سياسية إلى إحداث تعديلات في

Embree, John F., thailand. "A looseley structured social system": American Antropologist Vol. 52 (1950), p. 235, and Hamburger, Ludwig, «Fragmentierte gesellschaft. Die Struktur der. Thai-Familie»: Kölner zeitschrift für soziologie und sozialpsychologie, Vol. 17 (1965).

وضع المرأة وظروف حياتها ، فإن المرأة لم تصبح بعد شخصاً يتمتع بحقوقه كاملة على قدم المساواة مع الرجل . ومع ذلك فقد بدأت الحواجز القديمة التي كانت تفصل الشاب عن الفتاة تنساقط تدريجياً ، بحيث يمكننا بالنسبة للمستقبل في تلك المجتمعات ، وإن كان تحقيق ذلك يتطلب إصدار كثير من التشريعات الجديدة التي تدعم ذلك النظام وتحميه . وهو ما نأمل أن نشهده بلادنا في المستقبل القريب .